

القوائم المالية



تعتبر ابيكوروب من أفضل المؤسسات المالية التنموية متعددة الأطراف من حيث الربحية والتصنيفات الائتمانية في المنطقة، وتقوم بالاستفادة من مكانتها المرموقة لمساعدة الأعضاء في تأمين التمويل بعوائد رأسمالية مجزية ودفع عجلة التنمية المستدامة في قطاع الطاقة.



القوائم المالية المحتوى

4

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

9

بيان المركز المالي الموحد

9	بيان المركز المالي الموحد
10	بيان الربح أو الخسارة الموحد
11	بيان الدخل الشامل الموحد
12	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
13	بيان التدفقات النقدية الموحد

15

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

15	1. تقرير المنشأة
17	2. عام
17	3. السياسات المحاسبية الهامة
32	4. ودائع لدى البنوك
33	5. قروض وسلفيات
34	6. استثمارات
35	7. استثمارات في شركات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
36	8. الممتلكات والمعدات والناقلات
37	9. أصول اخرى
37	10. ودائع
37	11. تمويل بنكي لأجل

تقرير مدققي الحسابات المتستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)
الدامم - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للشركة العربية للاستثمارات البترولية ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح 3ج(8) والإفصاحات المتعلقة بإدارة المخاطر والائتمان في إيضاح رقم 26(أ)

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق

لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:

شملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:

- أهمية القروض والسلفيات التي تمثل 57.5% من إجمالي الموجودات بالقيمة:
- إن تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة هو أمر يخضع لكثير من التقديرات والاجتهادات. أهم الأوجه التي حددنا فيها أعلى قدر من الاجتهاد من قبل الإدارة هي:
 - « المعايير المختارة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية تتطلب قدراً كبيراً من الاجتهاد. ويمكن أن تؤثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتملة بصورة جوهرية:
 - « تقنيات النماذج المعقدة التي تنطوي ضمناً على اجتهادات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد. التعرض للتعثر في السداد.
 - « الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي، لتشمل عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية المتغيرة لتعكس مجموعة من الظروف المستقبلية:
 - « تسويات نوعية (تعديلات) التي تقوم الإدارة بإدخالها على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعالجة قصور في النماذج أو المخاطر الناشئة أو التوجهات في المحفظة المعنية التي تنطوي ضمناً على اجتهادات وبالخصوص في الظروف الحالية الناتجة عن كوفيد-19.
 - « القيمة الدفترية لقروض وسلفيات المستوى 3 المقيمة فردياً قد تكون خاطئة جوهرياً، إذا لم يتم تحديد وتقدير انخفاض القيمة فردياً بصورة مناسبة. إن تحديد الأصول منخفضة القيمة، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتقييم الضمانات يتطلب اجتهاداً.
- فهم عملية الإدارة واختيار الضوابط الرئيسية على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، شاملة الضوابط على:
 - « احتمال ودقة تدفق البيانات من نظام المصدر إلى نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:
 - « مراجعة النموذج، والتحقق، والاعتماد:
 - « تقييم واثبات المؤشرات والمعايير الرئيسية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:
 - « مراجعة واعتماد الفرضيات المستخدمة في السيناريو الاقتصادي الأساسي المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية:
 - « المراقبة المستمرة وتحديد القروض التي تظهر مؤشرات انخفاض القيمة، وما إذا كانت تنتقل في الوقت المناسب إلى درجات أقل، ليتم مراقبتها بطريقة أفضل.
- قمنا بإشراك خبراء إدارة المخاطر الائتمانية الخاصين بنا للمساعدة في:
 - « تقييم ملائمة نماذج احتساب انخفاض القيمة المستخدمة من قبل الإدارة.
 - « تقييم واختبار ملائمة الاجتهادات الرئيسية المستخدمة في النماذج (على سبيل المثال، معيار التحويل المستخدم لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان):
 - « تقييم ملائمة واكتمال التعديلات الجوهرية لنتائج نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، مع الاخذ بالاعتبار الاجتهادات والتقديرات التي اتخذتها المنشأة خلال عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك تقديرات الاقتصاد الكلي). كما فحصنا أداء نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة، وأثر الفرضيات المستخدمة في الاحتساب.
- لعينة من قروض المستوى 3 المتعثرة، قمنا بما يلي:
 - « تقييم تقدير المنشأة لقابلية استرداد هذه التعرضات، وقمنا باختبار ملائمة الفرضيات الرئيسية المستخدمة لتمثل استراتيجيات الاسترداد هذه، وحقوق الضمان، ونطاق النتائج المحتملة، بالنظر لوضع المقترض:
 - « تقييم الأساس المستخدم لتحديد مخصص الخسائر، والدلائل الداعمة للتحليل الذي أجرته الإدارة.
- تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلفيات في البيانات المالية الموحدة، بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير المسعرة (المستوى 3)

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح 3هـ(6) والإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في إيضاح رقم 28(أ)

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق

لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:

شملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:

- إن استثمارات أسهم حقوق الملكية غير المدرجة 732,893 دولار أميركي تمثل 9% من مجموع قيمة الموجودات؛
- إن تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير المسعرة يتضمن استخدام تقنيات التقييم والذي عادة ما ينطوي على ممارسة درجة عالية من الاجتهادات والأحكام من قبل المجموعة، واستخدام فرضيات وتقديرات غير قابلة للرصد حول أداء الشركة المستثمر فيها.
- فهم واختبار الضوابط الرئيسية حول عملية التقييم، بما في ذلك ضوابط حوكمة التقييم؛
- قمنا بإشراك خبراء التقييم الخاصين بنا للمساعدة في:
 - « تقييم ملائمة منهجيات التقييم المستخدمة من قبل الإدارة، واختبار تطبيقها؛
 - « تقييم معقولية المدخلات الرئيسية والفرضيات، بالرجوع للأداء التاريخي للاستثمار ومعلومات السوق؛
 - « تقييم مدى معقولية التقييم.
- تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم أسهم حقوق الملكية غير المسعرة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.



مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة. سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة: فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. والإفصاح. كلما كان ذلك ضرورياً. عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية. واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها. أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.



مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة. سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد. ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ. وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة. على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر. والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ. كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة. وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية. واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج. فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة. أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة. بما في ذلك الإفصاحات. وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة. ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق، وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية، كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإبلاغ.

الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد جليل العالي.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك 100
2 مارس 2022


بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2020	2021	إيضاح	الموجودات
57,613	51,052		نقد وأرصدة لدى البنوك
374,692	292,478	4	إيداعات لدى البنوك
3,914,216	4,643,571	5	قروض وسلفيات
3,220,735	2,769,048	6	استثمارات
114,211	95,518	7	استثمارات في شركات محتسبة بطريقة حقوق الملكية
100,401	50,317	8	ممتلكات ومعدات وسفن
110,947	90,198	9	موجودات أخرى
7,892,815	7,992,182		مجموع الموجودات
			المطلوبات
137,887	348,994	10	ودائع
352,147	-		أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات لإعادة الشراء
1,171,871	-	11	تمويل بنكي لأجل
3,602,053	4,901,849	12	الصكوك والسندات المصدرة
187,448	187,034	13	مطلوبات أخرى
5,451,406	5,437,877		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
1,500,000	1,500,000	1	رأس المال
247,00	258,000	24	احتياطي قانوني
81,574	208,236	24	احتياطي عام
483,228	478,397		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
126,662	107,913		الأرباح المبقة
2,438,464	2,552,546		مجموع حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة
2,945	1,759		حصص غير مسيطرة
2,441,409	2,554,305		مجموع حقوق الملكية
7,892,815	7,992,182		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة في 26 فبراير 2022 ووقعها بالنيابة عن المجلس:


الدكتور شريف السيد أيوب محلل مالي
قانوني، ومحاسب قانوني
الرئيس المالي


الدكتور احمد علي عتيقة
الرئيس التنفيذي


الدكتور عابد بن عبد الله السعدون
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 35 جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2020	2021	إيضاح
197,711	145,560	إيرادات الفوائد
(114,639)	(74,226)	مصروفات الفوائد
83,072	71,334	صافي إيرادات الفوائد
47,046	98,174	17 إيرادات أرباح الأسهم
(23,124)	14,214	18 التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
45,673	(25,477)	صافي (الخسارة) / الربح من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,701	5,329	7 الحصة في ربح شركات زميلة
3,532	5,234	19 صافي إيرادات الرسوم
19,087	(17,580)	20 (خسائر) / إيرادات أخرى، صافي
176,987	151,228	مجموع الدخل
(47,659)	(53,588)	21 مصروفات تشغيلية
(14,256)	7,723	22 عكس / (خسارة) انخفاض قيمة الأدوات المالية، صافي
-	(5,742)	23 خسائر انخفاض القيمة على الأصول الأخرى، صافي
115,072	99,621	ربح السنة
ربح السنة العائد إلى:		
114,530	100,807	مساهمي الشركة
542	(1,186)	حصص غير مسيطرة
115,072	99,621	
معلومات السهم		
US \$ 85	US \$ 66	العائد على السهم الأساسي والمخفض
US \$ 1,792	US \$ 1,702	حصة الأسهم في صافي الأصل
1,361	1,500	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف)



الدكتور شريف السيد أيوب محلل مالي
قانوني، ومحاسب قانوني
الرئيس المالي



الدكتور احمد علي عتيقة
الرئيس التنفيذي



الدكتور عابد بن عبد الله السعدون
رئيس مجلس الادارة

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2020	2021	
115,072	99,621	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الربح أو الخسارة الموحد:
		صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,905	18,032	
		البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً الى بيان الربح أو الخسارة الموحد:
		صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
19,338	(30,234)	
		معاد تصنيفه إلى الربح أو الخسارة نتيجة بيع استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(45,673)	25,477	
(24,430)	13,275	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
90,642	112,896	مجموع الدخل الشامل للسنة
		مجموع الدخل الشامل للسنة العائد الى:
90,100	114,082	مساهمي الشركة
542	(1,186)	حصص غير مسيطرة
90,642	112,896	

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

2021							
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	المجموع	مجموع حقوق الملكية العائد لمساهمي الشركة				رأس المال
			الأرباح المبقاة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي عام	احتياطي قانوني	
2,441,409	2,945	2,438,464	126,662	483,228	81,574	247,000	1,500,000
الرصيد في 1 يناير 2021							
الدخل الشامل							
99,621	(1,186)	100,807	100,807	-	-	-	-
الربح للسنة							
الدخل الشامل الآخر							
-	-	-	18,106	(18,106)	-	-	-
— محول إلى الأرباح المبقاة من بيع أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
(4,757)	-	(4,757)	-	(4,757)	-	-	-
— صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر / مكاسب محققة من البيع							
18,032	-	18,032	-	18,032	-	-	-
— صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
13,275	-	13,275	18,106	(4,831)	-	-	-
مجموع الدخل الشامل الآخر							
112,896	(1,186)	114,082	118,913	(4,831)	-	-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة							
-	-	-	(11,000)	-	-	11,000	-
محول إلى الاحتياطي القانوني							
-	-	-	(126,662)	-	126,662	-	-
محول إلى الاحتياطي العام							
2,554,305	1,759	2,552,546	107,913	478,397	208,236	258,000	1,500,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021							
2020							
2,350,771	2,403	2,348,368	117,558	531,794	464,016	235,000	1,000,000
الرصيد في 1 يناير 2020							
الدخل الشامل							
115,072	542	114,530	114,530	-	-	-	-
الربح للسنة							
الدخل الشامل الآخر							
-	-	-	24,132	(24,132)	-	-	-
— محول إلى الأرباح المبقاة من بيع أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
(26,339)	-	(26,339)	-	(26,339)	-	-	-
— صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر / مكاسب محققة من البيع							
1,905	-	1,905	-	1,905	-	-	-
— صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
(24,434)	-	(24,434)	24,132	(48,566)	-	-	-
مجموع الدخل الشامل الآخر							
90,638	542	90,096	138,662	(48,566)	-	-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة							
-	-	-	(12,000)	-	-	12,000	-
محول إلى الاحتياطي القانوني							
-	-	-	(117,558)	-	117,558	-	-
محول إلى الاحتياطي العام							
-	-	-	-	(500,000)	-	-	500,000
محول إلى رأس المال							
2,441,409	2,945	2,438,464	126,662	483,228	81,574	247,000	1,500,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021							

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 35 جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 إلى 35 جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2020	2021	
		الأنشطة التشغيلية
115,072	99,621	الربح للسنة
		تسويات:
6,925	6,725	الاستهلاك
1,757	1,843	منافع نهاية الخدمة للموظفين
(83,072)	(71,334)	صافي إيرادات الفوائد
(1,701)	(5,329)	الحصة في ربح شركات زميلة
590	9,501	صافي خسارة عدم فعالية التحوط
(45,673)	25,477	خسارة / (ربح) بيع استثمارات
23,124	(14,214)	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	(2,964)	ربح من بيع شركة زميلة
-	11,778	خسارة من بيع السفن
(47,046)	(98,174)	إيرادات توزيعات الأرباح
16,656	(1,981)	(عكس) / خسارة انخفاض القيمة، صافي
1,399	760	صافي إطفاء رسوم معاملة
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
215,901	147,565	فوائد مستلمة
(1,620,453)	(2,443,285)	قروض وسلفيات مسحوبة
1,376,149	1,731,213	تسديد قروض وسلفيات من العملاء
237,132	(47,800)	إيداعات لدى البنوك
2,329	12,632	موجودات أخرى
60,376	(14,215)	مطلوبات أخرى
259,465	(652,181)	
(1,066)	(3,050)	منافع نهاية خدمة للموظفين مدفوعة
258,399	(655,231)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2020	2021	
		الأنشطة الاستثمارية
(6,387,183)	(2,843,038)	شراء استثمارات
5,892,881	3,282,066	بيع واستحقاق استثمارات
(4,234)	(4,579)	شراء ممتلكات ومعدات وسفن
-	32,660	مقبوضات من بيع ممتلكات ومعدات وسفن
41,246	97,393	توزيعات أرباح مستلمة
(457,290)	564,502	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية

		الأنشطة التمويلية
3,048,676	2,152,184	مقبوضات من ودائع
(3,186,580)	(2,293,393)	مدفوعات الودائع
(150,000)	(1,175,000)	تسديد تمويل بنكي لأجل
1,132,099	1,750,000	مقبوضات صكوك وسندات
(500,000)	(399,135)	سداد صكوك وسندات
-	(5,243)	توزيعات أرباح مدفوعة
(129,204)	(75,245)	رسوم تمويل مدفوعة
214,991	(45,832)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية

16,100	(136,561)	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه للسنة
171,513	187,613	النقد وما في حكمه في 1 يناير
187,613	51,052	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

57,613	51,052	نقد وأرصدة لدى البنوك
130,000	-	إيداعات تستحق في أقل من 3 أشهر
187,613	51,052	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

1. تقرير المنشأة

الشركة العربية للاستثمارات البترولية ("أبيكوروب" أو "الشركة") هي شركة مساهمة عربية أنشئت بتاريخ 23 نوفمبر 1975 بموجب اتفاقية دولية تم التوقيع والمصادقة عليها من قبل الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، وتتلخص أهداف الشركة كما تم تحديدها في اتفاقية الإنشاء فيما يلي:

- المساهمة في تمويل المشروعات والصناعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات؛
- وإعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة، وذلك بما يعود بالمنفعة على الدول الأعضاء لغرض دعم قدراتها على الاستفادة من ثرواتها البترولية واستثمار مدخراتها بما يعزز تنميتها الاقتصادية والمالية.

نصت اتفاقية الإنشاء على إعفاء عمليات أبيكوروب من الضرائب في الدول المساهمة.

(1) رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2021، يبلغ رأس مال الشركة المصرح به 20,000 مليون دولار أمريكي (2020: 20,000 مليون دولار أمريكي) ورأس المال المكتتب 10,000 مليون دولار أمريكي (2020: 10,000 مليون دولار أمريكي). ويبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع 1,500 مليون دولار أمريكي (2020: 1,500 مليون دولار أمريكي)، في حين أن المبلغ المتبقي وقدره 8,500 مليون دولار أمريكي (2020: 8,500 مليون دولار أمريكي) هو رأسمال قابل للاستدعاء.

خلال أبريل 2020، وافقت الجمعية العمومية على اقتراح مجلس الإدارة على زيادة رأس المال المصرح به من 2,4 مليار دولار أمريكي إلى 20 مليار دولار أمريكي؛ ورأس المال المكتتب من 2 مليار دولار أمريكي إلى 10 مليار دولار أمريكي؛ رأس المال المدفوع من مليار دولار أمريكي إلى 1,5 مليار دولار أمريكي عن طريق تحويل 500 مليون دولار أمريكي من الاحتياطي العام.

يتكون رأس المال من أسهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم الواحد وهي مملوكة لحكومات دول الأوابك العشر وموزعة كالتالي:

النسبة المئوية	رأس المال القابل للاستدعاء	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل	رأس المال المكتتب	رأس المال المصرح به	
17%	1,445,000	255,000	1,700,000	3,400,000	الإمارات العربية المتحدة
3%	255,000	45,000	300,000	600,000	مملكة البحرين
5%	425,000	75,000	500,000	1,000,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
17%	1,445,000	255,000	1,700,000	3,400,000	المملكة العربية السعودية
3%	255,000	45,000	300,000	600,000	الجمهورية العربية السورية
10%	850,000	150,000	1,000,000	2,000,000	الجمهورية العراقية
10%	850,000	150,000	1,000,000	2,000,000	دولة قطر
17%	1,445,000	255,000	1,700,000	3,400,000	دولة الكويت
15%	1,275,000	225,000	1,500,000	3,000,000	ليبيا
3%	255,000	45,000	300,000	600,000	جمهورية مصر العربية
100%	8,500,000	1,500,000	10,000,000	20,000,000	

(2) الأنشطة

أبيكوروب هي شركة لها استقلاليتها في الإدارة وفي مباشرة أعمالها . وتمارس الشركة نشاطها على أساس تجاري ويقصد الربح. حيث تمارس الشركة أنشطتها من مقرها الرئيسي بمدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية ووحدتها المصرفية بمدينة المنامة بمملكة البحرين.

ان أنشطة تمويل المشروعات في الوقت الراهن هي على شكل قروض وكذلك على شكل استثمارات مباشرة في حقوق ملكية في مشروعات وفي صناديق استثمارية، بالإضافة لاستثمارات الخزينة. يتم تمويل هذه الأنشطة بواسطة حقوق المساهمين وتمويل متوسط الأجل وصكوك وسندات وودائع من الحكومات والشركات وودائع قصيرة الأجل من البنوك.

(3) الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركات التابعة التالية:

صندوق أبيكوروب لناقلات البترول المحدودة

أنشأت أبيكوروب صندوق استثماري في جزر كايمان عام 2012. تم تأسيس الصندوق بهدف الاستثمار في سلسلة من الناقلات IMO/MR "الناقلات البحرية التجارية". ان الصندوق مملوك بنسبة 94% من الشركة.

ويملك الصندوق حصة تبلغ 100% في شركة تابعة له (Charter Company) وهي شركة ذات أغراض خاصة، لتكون بمثابة وسيلة لتأجير الناقلات ويمتلك أيضا شركات ذات اغراض خاصة بنسبة 100% تمكنه من امتلاك ناقلات تعزز منافع الصندوق.

كيان ابيكوب للاستثمارات المدارة

انشأت الشركة كيان ذي أغراض خاصة في عام 2017، هي شركة أبيكوروب للاستثمار، مسجلة في جزر كايمان. وهي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100%. يسعى الاستثمار إلى توفير أرباح رأسمالية طويلة الأجل وعوائد منتظمة من خلال إنشاء محفظة عالمية متنوعة من الاستثمارات المتعلقة بالطاقة (صناديق CP VII وصناديق شركاء الطاقة) في الأسهم أو الأدوات المالية والأوراق المالية المماثلة وما يتعلق بها من حقوق الملكية، بما في ذلك الديون أو غيرها من الأوراق المالية أو الأدوات ذات العوائد الشبيهة بالأسهم أو عناصر حقوق الملكية.

شركة أبيكوروب للصكوك المحدودة

انشأت الشركة في عام 2015 شركة ذات أغراض خاصة، هي شركة أبيكوروب للصكوك المحدودة، مسجلة في جزر كايمان. وهي شركة تابعة مملوكة 100% و نشاطها الرئيسي اصدار الصكوك.

كيان أبيكوروب للاستثمارات الخاصة المحدودة

انشأت الشركة في عام 2019 شركة ذات أغراض خاصة، هي شركة أبيكوروب للاستثمارات الخاصة المحدودة، مسجلة في جزر كايمان. وهي شركة تابعة مملوكة 100% و نشاطها الرئيسي تملك أدوات مقايضة سعر الفائدة، عقود عملات أجنبية و عقود إعادة الشراء.

البيانات المالية الموحدة تشمل البيانات المالية لأبيكوروب وشركاتها التابعة (يشار إليها بالمجموعة).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بألاف الدولارات الأمريكية)

2. عام

(1) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

(2) أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا قياس القيمة العادلة للمشتقات والأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVTPL) والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI). إضافة لذلك، يتم تعديل الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم التحوط لها في علاقة تحوط بالقيمة العادلة، لتسجيل التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

(3) عملة العرض والعملة الوظيفية

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدولار الأمريكي، وهي العملة المستخدمة من قبل المجموعة في معاملاتها. ويتم تقريبها لأقرب ألف دولار أمريكي، إلا في حال ذكر غير ذلك.

3. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل شركات المجموعة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بثبات، على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة. ما لم يذكر خلاف ذلك (راجع إيضاح (3)(ج)).

أ. أساس التوحيد

الشركات التابعة هي الشركات الخاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو تملك الحق في عوائد مختلفة من علاقتها من الشركة التابعة، ويوجد لديها قدرة التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة التابعة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كإجراء شحن، أو تنفيذ معاملة اقتراض أو استثمار معينة. تقوم المجموعة بتوحيد الشركة ذات الأغراض الخاصة إذا كانت، بناءً على تقييم جوهر علاقتها بالمجموعة: (1) تملك الشركة السلطة على الشركة ذات الأغراض الخاصة وتعرض إلى أو لها الحق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع شركة الأغراض الخاصة: (2) الشركة تملك القدرة على استخدام سلطتها على شركة الأغراض الخاصة عند البدء: (3) يمكن للشركة أن تؤثر لاحقاً في مبلغ عوائدها، وتستنتج أن الشركة تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. يتم تحديد ما إذا كانت الشركة تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة في البداية، وعادة لا يتم إعادة تقييم هذه السيطرة في حال عدم وجود أي تغييرات في هيكل أو شروط الشركة ذات الأغراض الخاصة، أو عدم وجود معاملات إضافية بين الشركة والشركة ذات الأغراض الخاصة، إلا إذا كان هناك تغير في جوهر العلاقة بين الشركة والشركة ذات الأغراض الخاصة.

في حالة كانت الظروف والوقائع تشير لتغير عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بداية السيطرة، لغاية تاريخ فقدان تلك السيطرة. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

عند التوحيد، يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات، وحقوق الملكية، والإيرادات، والمصروفات، والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع شركات المجموعة.

إن التغييرات في حصص المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة يتم احتسابها كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الدفترية لحصص المجموعة وحقوق الملكية غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في الشركات التابعة. يتم احتساب أي فرق بين المبلغ الذي يتم به تعديل حقوق الملكية غير المسيطرة والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم، مباشرة في حقوق الملكية ويعود إلى المساهمين في المجموعة.

وعندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، يتم إلغاء احتساب موجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وأية حصة غير مسيطرة ذات علاقة، ومكونات حقوق الملكية الأخرى. أي ربح أو خسارة ناتجة يتم احتسابها في بيان الربح أو الخسارة الموحد. القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة بتاريخ فقدان السيطرة، هي القيمة العادلة عند الاحتساب المبدئي للمعالجة المحاسبية اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، أو التكلفة عند الاحتساب المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، إذا كان ذلك مناسباً.

ب. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

تتكون حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية من الحصص في الشركات الزميلة. الشركات الزميلة هي مؤسسات يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، ولكن لا تمتلك سيطرة أو سيطرة مشتركة في التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية.

تحتسب الحصص في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. يتم احتساب الاستثمار مبدئياً بالتكلفة، والتي تشمل تكاليف المعاملة. لاحقاً للاحتساب المبدئي، تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة الحصة في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، إلى تاريخ فقدان التأثير الجوهري.

تخضع التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، من القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناتجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات بين المجموعة مع الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية إلى حد نصيب المجموعة من هذه الشركات.

وفقاً للسياسة المحاسبية في إيضاح (ي)، يتم اختبار القيمة الدفترية للشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية لانخفاض القيمة.

ج. المعايير الصادرة والسارية المفعول

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية أصبحت سارية المفعول في 1 يناير 2021 ذات علاقة بأنشطة المجموعة:

المرحلة الثانية من إصلاح معدل سعر الفائدة (التعديلات على معيار رقم (9)، ومعيار (39) ومعيار (7) ومعيار (024) ومعيار (16)).

تتناول التعديلات المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية نتيجة لإصلاح معيار سعر الفائدة، بما في ذلك آثار التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناشئة عن استبدال المعيار المرجعي الحالي لسعر الفائدة بسعر خال من المخاطر. توفر التعديلات إعفاء عملياً من بعض متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية 9، المعايير المحاسبية الدولية 39، المعايير الدولية للإبلاغ المالي 7، المعايير الدولية للإبلاغ المالي 4 والمعايير الدولية للإبلاغ المالي 16، وهي سارية المفعول لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعده. ولم تسفر التغييرات عن أي تأثير مادي على المعلومات المالية الموحدة للمجموعة.

واعتمد الفريق المرحلة الثانية من إصلاح اللايبور منذ تاريخ نفاذها، التي تتيح، باعتبارها وسيلة عملية، إجراء تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية التي ينبغي معاملتها كتغييرات في سعر فائدة عائم، شريطة استيفاء شروط معينة، وتشمل الشروط أن التغيير ضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح اللايبور وأن الانتقال يتم على أساس مكافئ اقتصادياً.

سيتم إيقاف معظم اللايبور وغيره من أسعار الفائدة على اللايبور بعد 31 ديسمبر 2021 واستبدالها بأسعار قياسية بديلة معينة، باستثناء بعض أسعار اللايبور بالدولار الأمريكي حيث يتم تأجيل التوقف حتى 30 يونيو 2023.

توفر المرحلة الثانية من الإصلاح اللايبور إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرار علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال معيار سعر الفائدة الحالي بمعيار RFR. وتتطلب الإعفاءات من الفريق تعديل تسميات التحوط ووثائق التحوط. وهذا يشمل إعادة تعريف المخاطر التحوطية للإشارة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

إلى RFR ، وإعادة تعريف وصف أداة التحوط و / أو البند التحوطي للإشارة إلى RFR وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب إجراء تحديثات على وتائق التحوط بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير التي يتم فيها استبدالها.

وقد اضطلع الفريق بمشروع تحت إشراف لجنة مشتركة بين الوظائف تابعة للبيور لإدارة انتقالها من معدلات الفائدة للبيور إلى معدلات بديلة خالية من المخاطر. وتشمل أهداف لجنة البيور تقييم مدى الإشارة إلى الأصول والخصوم في التدفقات النقدية للبيور، وتقييم ما إذا كانت العقود بحاجة إلى تعديل نتيجة لهذه الإصلاحات، وإدارة الاتصالات الإصلاحية التي يجريها نظام المعلومات الإدارية مع النظراء. وتستند العقود الجديدة التي ستعقد عليها المجموعة في 1 يناير 2022 أو بعده إلى استخدام أسعار فائدة مرجعية بديلة مختلفة بما في ذلك بعض الأسعار "الخالية من المخاطر"

الأصول والمطلوبات المالية غير المشتقة

يرتبط تعرض المجموعة لأصولها والتزاماتها المالية غير المشتقة القائمة في الغالب بالبيور الأمريكي. وسينتقل الفريق هذه العقود إلى طلبات تقديم العروض من خلال اتفاقات ثنائية قبل يونيو 2023. بلغ تعرض المجموعة للأصول المالية التي تستند إلى استحقاق الدولار للبيور بعد يونيو 2023 80.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2021.

إن تعرض المجموعة للبيور بالدولار الأمريكي يرتبط بالالتزامات المالية المستحقة بعد يونيو 2023 هو 300 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2021. تجري المجموعة مناقشات مع الأطراف المقابلة لإجراء عملية انتقال منظمة للمخاطر بالدولار الأمريكي إلى أراف آر.

المشتقات

وترتبط الأدوات المشتقة لأسعار الفائدة للمجموعة في الغالب بالبيور الأمريكي. وتخضع هذه الصكوك للاتفاقات الرئيسية للرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات المالية. وقد حددت ISDA منطوق التراجع (بروتوكول ISDA) لتحل محل المثبتات للبيور بعد الانتقال. وتُنشر هذه المعدلات الاحتياطية من قبل بلومبرج مؤشر للأوراق المالية المحدودة لاستخدامها في عقود المشتقات القديمة. ويمكن تحويل العقود القائمة إلى هذه البدائل.

وظبقت المجموعة تخفيف التحوط المتاح بموجب التعديلات المدخلة على الأدوات المالية للمعايير الدولية للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالإصلاحات المرجعية لأسعار الفائدة وتقييم العلاقة الاقتصادية بين البنود المحوطة وأدوات التحوط.

د. المعايير الصادرة غير سارية المفعول بعد

واحد من المعايير الجديدة على المعايير للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة التالية في إعداد البيانات المالية الموحدة.

(1) التحسينات السنوية لمعايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي 2020-2018

كجزء من عملية إدخال تعديلات غير عاجلة ولكنها ضرورية لمعايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي، أصدر المجلس الدولي لمعايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي التحسينات السنوية لمعايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي 2020-2018. وفيما يلي أهمها:

المعايير الدولية للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

ويوضح هذا التعديل أنه - لغرض إجراء اختبار "10 في المائة" لتكريس الخصوم المالية - عند تحديد تلك الرسوم المدفوعة بعد خصم الرسوم المستلمة، لا يشمل المقترض سوى الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو التي يتلقاها المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على بياناتها المالية الموحدة من تطبيق هذا التعديل.

(2) الإشارة إلى الإطار المفاهيمي (التعديلات المدخلة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي 3)

أدخلت تعديلات طفيفة على مجموعات الأعمال 3 للمعايير الدولية للإبلاغ المالي لتحديث الإشارات إلى الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي وإضافة استثناء للاعتراف بالالتزامات والخصوم الطارئة في نطاق أحكام المعايير المحاسبية الدولية 37 والخصوم الطارئة والأصول الطارئة والتفسير 21 من الرسوم. وتؤكد التعديلات أيضاً أنه لا ينبغي الاعتراف بالأصول الطارئة في تاريخ الاقتناء.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على بياناتها المالية الموحدة من تطبيق هذا التعديل.

(3) تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1))

بموجب المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، تقوم الشركات بتصنيف الالتزام كالتزام متداول عندما لا يكون لها "حق التأجيل" غير المشروط لتأجيل سداد الالتزام لمدة 12 شهراً على الأقل، بعد نهاية فترة التقرير المالي. كجزء من التعديلات، تم إلغاء مطلب تصنيف الحق كحق غير مشروط، وبدلاً من ذلك، فإنه يتطلب الآن أن يكون حق تأجيل السداد ذا مضمون وأن يكون موجوداً كما في نهاية فترة التقرير. هذا التقييم قد يتطلب من الإدارة أن تمارس حكماً تفسيرياً.

علاوة على ذلك، لا يوجد "حق التأجيل" إلا إذا امتثلت الشركة للشروط المحددة في اتفاقية القرض في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، حتى لو لم يختبر المقرض الامتثال حتى تاريخ لاحق. قد يغير هذا المطلب الجديد كيفية تصنيف الشركات لمنتجات التدوير، حيث يصبح بعضها غير متداول.

تنص التعديلات على أن تسوية الالتزامات تشمل تحويل أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة إلى الطرف المقابل. عند تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة، يمكن للشركة أن تتجاهل فقط خيارات التحويل المعترف بها كحقوق ملكية. لذلك، قد تحتاج الشركات إلى إعادة تقييم تصنيف الالتزامات التي يمكن تسويتها عن طريق تحويل أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة - على سبيل المثال الديون القابلة للتحويل.

التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على بياناتها المالية الموحدة من تطبيق هذا التعديل.

4 المساهمة في الأصول بين مستثمر وشريكته أو مشروع مشترك (تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية (10) ومعيار المحاسبة الدولي (28))

عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على شركة تابعة في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك (JV)، يكون هناك تعارض بين الإرشادات الحالية حول التوحيد ومحاسبة حقوق الملكية. بموجب معيار التوحيد، تعترف الشركة الأم بالمكاسب الكاملة من فقدان السيطرة. ولكن وفقاً للمعيار الخاص بالشركات الزميلة والمشروعات المشتركة، تعترف الشركة الأم بالمكاسب فقط في حدود مصالح المستثمرين غير ذات الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في كلتا الحالتين، يتم الاعتراف بالخسارة بالكامل إذا انخفضت قيمة الأصول الأساسية. تتطلب التعديلات الاعتراف بالمكاسب الكاملة عندما تفي الأصول المنقولة بتعريف "الأعمال" بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "دمج الأعمال".

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على بياناتها المالية الموحدة من تطبيق هذه التعديلات.

5 الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بيان الممارسة 2)

وعدل المجلس الدولي للمحاسبين المعايير المحاسبية الدولية 1 لمطالبة الكيانات بالكشف عن موادها بدلا من سياساتها المحاسبية الهامة. توفر التعديلات التي تم إجراؤها على المعايير الدولية للتقارير المالية تحديد ما هي "معلومات سياسة المحاسبة المادية" وشرح كيفية تحديد متى تكون معلومات سياسة المحاسبة جوهرية. كما توضح أن المعلومات غير المادية المتعلقة بالسياسة المحاسبية لا تحتاج إلى الكشف عنها وإذا ما تم الكشف عنها، فلا ينبغي أن تحجب المعلومات المحاسبية المادية. ولدعم هذا التعديل، قام المجلس الدولي للمحاسبين أيضا بتعديل بيان الممارسة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي 2 الذي يصدر أحكاما مادية على تقديم إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم المادية على الإفصاحات عن السياسات المحاسبية.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على بياناتها المالية الموحدة من تطبيق هذه التعديلات.

6 تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على المعايير الدولية للمحاسبة 8)

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للتقديرات المحاسبية: توضح أنها مبالغ نقدية في البيانات المالية تخضع لعدم اليقين في القياس. وتوضح التعديلات أيضا العلاقة بين السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية من خلال تحديد أن الشركة تضع تقديرا محاسبيا لتحقيق الهدف الذي تحدده السياسة المحاسبية.

يتضمن وضع تقدير محاسبي اختيار تقنية قياس واختيار المدخلات التي سيتم استخدامها عند تطبيق تقنية القياس المختارة. وأثار التغييرات في هذه المدخلات أو تقنيات القياس هي تغييرات في التقديرات المحاسبية. ولم يتغير تعريف السياسات المحاسبية.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على بياناتها المالية الموحدة من تطبيق هذه التعديلات.

هـ. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد والأرصدة و الإيداعات لدى البنوك. تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء، والتي لا تخضع لمخاطر التقلبات الجوهرية في قيمتها القابلة للتحقق.

و. عقود إعادة الشراء وإعادة البيع

لا يتم إلغاء احتساب الأصول التي يتم بيعها والالتزام بإعادة شرائها بتاريخ مستقبلي محدد (إعادة الشراء) وذلك لأن المجموعة تتحمل كل أو معظم المخاطر وعوائد الأصول المالية المحولة. يتم التعامل المبالغ التي يتم استلامها وفقاً لهذا النوع من الاتفاقيات كمطلوبات ويتم معالجة الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد تحتسب وفقاً لطريقة معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

لا يتم احتساب الأصول التي يتم شراؤها مع الالتزام بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد (إعادة البيع) في بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب المبالغ التي يتم دفعها وفقاً لهذا النوع من العقود كأصول ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تحسب وفقاً لطريقة معدل الفائدة الفعلي.

ز. الممتلكات والمعدات والسفن

(1) الاحتساب والقياس

تظهر بنود الممتلكات والمعدات والسفن بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. ويتم احتساب الممتلكات والمعدات والسفن التي تتكون من مجموعات ذات أعمار مختلفة كبنود منفصلة ضمن الممتلكات والمعدات والسفن.

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي من بنود الممتلكات والمعدات والسفن (تحتسب بأخذ الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية) ضمن الإيرادات الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

(2) النفقات اللاحقة

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاحقاً لاستبدال احد المكونات الرئيسية للممتلكات والمعدات والسفن التي يتم احتسابها بشكل منفصل ضمن المصروفات الرأسمالية. فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالممتلكات والمعدات والسفن. تحمل جميع المصروفات الأخرى مثل تكاليف الإصلاح والصيانة، كمصروفات في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها.

(3) الاستهلاك

يحتسب الاستهلاك كمصروف في بيان الربح أو الخسارة الموحد وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لهذه الممتلكات والمعدات والسفن. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

إن العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات والسفن المملوكة للمجموعة على النحو التالي :

مباني	40 سنة
حاسب آلي واثاث ومعدات	3 الى 10 سنوات
السفن	25 سنة من تاريخ البناء

يتم مراجعة القيمة الباقية للموجودات وعمرها الإنتاجي في نهاية السنة، ويتم تعديلها إذا تطلب ذلك. يتم إدراج أثر أي تعديل على القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق الاستهلاك ضمن بيان الربح أو الخسارة الموحد للسنة المالية التي يحدث فيها التغيير.

أعمال رأسمالية قيد الإنشاء

يتم تصنيف الأصول قيد الإنشاء على أنها إنشاءات قيد التنفيذ. تشمل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ على المصروفات المتكبدة على اقتناء وتركيب الأصول التي يتم تحويلها إلى فئة الأصول المناسبة واستهلاكها بعد وضعها للاستخدام التجاري أو الاستخدام المقصود.

عقود الإيجار

عند بداية العقد ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد ، أو يحتوي على عقد إيجار ، يعتبر العقد أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد، تستخدم المجموعة تعريف عقد الإيجار في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

عند البدء أو عند تعديل العقد الذي يحتوي على عنصر عقد الإيجار ، تخصص المجموعة المقابل في العقد لكل مكون من مكونات عقد الإيجار على أساس أسعارها المستقلة النسبية. ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الممتلكات، اختارت المجموعة عدم فصل المكونات غير المؤجرة والمحاسبة عن مكونات الإيجار وغير الإيجارية كعنصر إيجار واحد.

تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والالتزام بالإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة ، والتي تشمل المبلغ الأولي للالتزام بالإيجار المعدل لأي مدفوعات إيجار تتم في أو قبل تاريخ البدء بالإضافة إلى أي تكاليف أولية مباشرة متكبدة وتقدير لتكاليف تفكيك وإزالة الأصل الأساسي أو لاستعادة الأصل الأساسي أو الموقع الذي يوجد فيه، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.

يتم لاحقاً استهلاك أصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية مدة الإيجار ما لم ينقل عقد الإيجار ملكية الأصل الأساسي إلى المجموعة بنهاية مدة الإيجار أو التكلفة من أصل حق الاستخدام يعكس أن المجموعة ستمارس خيار الشراء. في هذه الحالة، سيتم استهلاك أصل حق الاستخدام على مدار العمر الإنتاجي للأصل الأساسي والذي يتم تحديده على نفس الأساس مثل الممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض حق الاستخدام للأصل بشكل دوري عن طريق خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله لبعض إعادة قياس التزام الإيجار.

يتم قياس التزام عقد الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار أو إذا كان هذا المعدل لا يمكن تحديده بسهولة، فإن معدل الاقتراض المتزايد للمجموعة. بشكل عام، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض المتزايد كمعدل الخصم.

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على أسعار الفائدة من مصادر التمويل الخارجية المختلفة وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط عقد الإيجار ونوع الأصل المؤجر.

تتكون مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار مما يلي:

- المدفوعات الثابتة، بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئيًا باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء؛
- المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تكون المجموعة متأكدة بشكل معقول من ممارسته، ودفعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من ممارسة خيار التمديد، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء مبكرًا.

يتم قياس التزام عقد الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إعادة قياسها عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في مؤشر أو معدل. إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع أن يكون مستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، إذا غيرت المجموعة تقييمها عما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفعة إيجار ثابتة غير مضمونة منقحة.

عندما يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مماثل على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام أو يتم تسجيله في بيان الربح أو الخسارة المجمع إذا كانت القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام تحتوي على تم تخفيضه إلى الصفر.

تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام التي لا تستوفي تعريف الاستثمار العقاري في الممتلكات والآلات والمعدات ومطلوبات الإيجار كبنء منفصل في مقدمة بيان المركز المالي الموحد.

خيارات التمديد والإنهاء

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو فترات ما بعد خيارات الإنهاء) فقط في مدة الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه سيتم تمديد عقد الإيجار (أو لم يتم إنهاؤه).

تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع ضمن سيطرة المستأجر.

الإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول / القيمة المتدفقة

اخترت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار لعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة والإيجارات قصيرة الأجل. تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ج. الأدوات المالية

1) الاحتساب والقياس المبدئي

تقوم المجموعة مبدئيًا باحتساب القروض والسلفيات، والودائع، واستثمارات الدين، والصكوك بتاريخ نشوئها. يتم قياس جميع الأدوات المالية الأخرى (بما في ذلك المبيعات والمشتريات الاعتيادية للموجودات المالية) بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الشروط التعاقدية للأداة.

يتم مبدئيًا قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة زائدًا، بالنسبة للبنود التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة التي يمكن نسبها مباشرة لعملية الشراء أو الإصدار. تحتسب تكاليف المعاملة على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصروفات على بيان الربح أو الخسارة الموحد. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي بشكل عام سعر المعاملة.

2) التصنيف

الموجودات المالية

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي إما: بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، وليس مصنّف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل هدفه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- والشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد من التدفقات النقدية بتاريخ محددة، والتي هي دفعات من أصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فقط إذا كانت تستوفي كل من الشرطين التاليين، ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يتحقق هدفه عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية معاً؛
- والشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد من التدفقات النقدية بتاريخ محددة، والتي هي دفعات من أصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمار في حقوق الملكية لا يحتفظ به لغرض المتاجرة، قد تقوم المجموعة باتخاذ قرار لا رجعة فيه لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، يتم عمل هذا الاختيار لكل استثمار على حدة.

تصنف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة لذلك، عند الاحتساب المبدئي، قد تقوم المجموعة باتخاذ قرار لا رجعة فيه لتصنيف أصل مالي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إذا كان هذا التصنيف يستبعد، أو يخفف بصورة جوهرية من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بتقييم هدف نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة، لأن هذا يعكس بصورة أفضل طريقة إدارة العمل وتوفير المعلومات للإدارة. تشمل المعلومات التي تؤخذ بالاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وتفعيل هذه السياسات عملياً. على وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، والمحافظة على معدل فائدة محدد، ومطابقة مدة الموجودات مع مدة المطلوبات التي تمول هذه الموجودات، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحفوظ بها ضمن نموذج العمل)، وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء الشركة - أي، ما إذا كان التعويض يستند على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛
- تكرار، وحجم، وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، وتوقعات أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، لا يتم النظر لمعلومات أنشطة المبيعات بمعزل عن المعلومات الأخرى، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف المجموعة المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقق التدفقات النقدية.

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاحتساب المبدئي، إلا في الفترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج عمل إدارة الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات لمبلغ الأصل ولل فوائد

لأغراض هذا التقييم، يعرّف "مبلغ الأصل" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرّف "الفائدة" بأنها مقابل للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الائتمانية ذات العلاقة بمبلغ الأصل القائم خلال فترة زمنية محددة، وغيرها من المخاطر والتكاليف الأساسية للإقراض (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات لمبلغ الأصل ولل فوائد، تأخذ المجموعة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يشمل شرطاً تعاقدياً يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث أنها لن تستوفي هذا الشرط. لعمل التقييم، تأخذ المجموعة ما يلي بالاعتبار:

- أحداث طارئة قد تغير من توقيت ومبلغ التدفقات النقدية؛
- ميزات الدفع المالية؛
- الدفع المسبق، وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة للتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال ترتيبات القروض غير المراجعة)؛
- والميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقد (على سبيل المثال إعادة التعيين الدورية لمعدلات الفوائد).

(3) إلغاء الاحتساب

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية (أنظر أيضاً (4))، أو عند قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل بمعاملة، بحيث تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية المتعلقة بالأصل، أو لم يتم نقل أو إبقاء جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية للموجودات وعندما لا تملك السيطرة على الأصل، ولكنها قامت بنقل السيطرة على الأصل.

عند إلغاء احتساب الأصل المالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء الأصل الملغى) و مجموع (أ) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد مفترض) و (ب) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم احتسابها في الدخل الشامل الآخر يتم احتسابها في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

أي أرباح/خسائر متراكمة محتسبة في الدخل الشامل الآخر تتعلق باستثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر لا يتم احتسابها في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند إلغاء احتساب هذه الأسهم. أي حصة في الموجودات المالية المحولة التي أنشأتها أو احتفظت بها المجموعة والمؤهلة للإلغاء الاحتساب، يتم احتسابها كأصل أو التزام منفصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل موجودات محتسبة في بيان مركزها المالي، لكنها تحتفظ بكل أو بجزء كبير من مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية للموجودات المحولة، أو جزء منها. في هذه الحالة، لا يتم إلغاء احتساب الموجودات. من الأمثلة على هذه المعاملات، هي إفراض الأوراق المالية، ومعاملات البيع وإعادة الشراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تنقل بصورة جوهرية جميع مخاطر وعوائد الملكية للأصل المالي، وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإن المجموعة تستمر باحتساب الأصل إلى حد مشاركتها المستمرة، ويحددها مدى تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية في حالة تسديد أو إلغاء أو إنتهاء الإلتزامات التعاقدية.

4 تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل تختلف بصورة جوهرية، وإذا كانت كذلك، تعتبر الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية للأصل المالي الأصلي قد انتهت صلاحيتها. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الموجود المالي الأصلي (أنظر 3)، ويتم احتساب أصل مالي جديد بالقيمة العادلة مضافاً إليه تكاليف معاملة مؤهلة، أية رسوم مستلمة كجزء من التعديل تحتسب كما يلي:

- الرسوم التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد والرسوم التي تمثل تعويضاً عن تكاليف المعاملة المؤهلة يتم تضمينها في الاحتساب المبدئي للأصل؛
- ويتم تضمين الرسوم الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد كجزء من الربح أو الخسارة من إلغاء الاحتساب.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المقترض صعوبات مالية، فعادة ما يكون الهدف من التعديل هو تحقيق أقصى حد من استرداد الشروط التعاقدية الأصلية، بدلاً من إنشاء أصل مالي جديد وبشروط مختلفة جوهرياً. إذا كانت المجموعة تخطط لتعديل أصل مالي ما بطريقة سينتج عنها التسامح عن التدفقات النقدية، فإنها تحدد أولاً ما إذا كان يجب شطب جزء من الأصل المالي قبل إجراء التعديل (أنظر سياسة الشطب أدناه). هذه المنهجية تؤثر على التقييم الكمي، وتعني أنه لا يتم استيفاء معايير إلغاء الاحتساب في مثل هذه الحالات.

إذا كان تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن المجموعة تعيد أولاً حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة للتعديل في بيان الربح أو الخسارة الموحد. بالنسبة للموجودات المالية ذات معدل الفائدة المتغير، يتم استخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي في حساب ربح أو خسارة التعديل، وتعديلها لتعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل. يتم تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المعدل لأية تكاليف أو رسوم متكبدة، أو رسوم تعديل مستلمة، ويتم إطفائها على مدى الفترة المتبقية للأصل المالي المعدل.

إذا تم عمل هذه التعديلات بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها المقرض، يتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. في الحالات الأخرى، يتم عرضها كإيرادات الفوائد، المحتسبة بطريقة معدل الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الإلتزام المالي عند تعديل شروطه، وإذا كانت التدفقات النقدية للإلتزام المالي الجديد تختلف بصورة جوهرية. في هذه الحالة، يتم احتساب الإلتزام مالي جديد بالقيمة العادلة، استناداً على الشروط المعدلة. يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالي المستبعد والمقابل المدفوع في بيان الربح أو الخسارة الموحد. المقابل المدفوع يشمل الأصل غير المالي المحول، إن وجد، وافترض المطلوبات، شاملاً الإلتزام المالي المعدل الجديد.

إذا لم يتم احتساب تعديل الإلتزام المالي كإلغاء احتساب، فإنه يتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للإلتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم احتساب الربح أو الخسارة الناتج في بيان الربح أو الخسارة الموحد. بالنسبة للمطلوبات ذات معدل الفائدة المتغير، فإنه يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي المستخدم لحساب ربح أو خسارة التعديل، ليعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل. يتم احتساب أي تكاليف أو رسوم متكبدة كتنسوية على القيمة الدفترية للإلتزام المالي، ويتم إطفائها على مدى الفترة المتبقية للإلتزام المالي المعدل، من خلال إعادة حساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

(5) مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي، فقط عندما يوجد حق قانوني واجب النفاذ لإجراء مقاصة للمبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة، مثل أنشطة التداول في المجموعة.

(6) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو سداده عند تحويل إلزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أساس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للمجموعة الوصول إليه بذلك التاريخ، القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار، ويشتمل ذلك أسهم حقوق ملكية وسندات دين مدرجة. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل، منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أساس تجارية.

أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هو عادة سعر المعاملة - وهي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

إذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً، أو لا يوجد سوق، تستخدم المجموعة نماذج التقييم المعروفة، بما في ذلك أحدث معاملات السوق بين أطراف ملزمة وراغبة بالمعاملة (إن وجدوا)، تحليل التدفقات النقدية المخصومة، والمضاعفات لأداة مماثلة.

الهدف من تقنيات التقييم هو التوصل إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر الذي سيتم استلامه لبيع الموجودات، أو المدفوع لنقل الإلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الحالات على المعلومات المالية للاستثمار، وعلى تقديرات إدارات الشركات المستثمر فيها، فيما يتعلق بالتطورات المستقبلية.

على الرغم من أن المجموعة تستخدم أفضل الاجتهادات، إلا أن جميع تقنيات التقييم تحتوي على قيود متأصلة، إن تقديرات القيمة العادلة المعروضة هنا ليست بالضرورة مؤشراً على المبلغ الذي من الممكن أن تحققه المجموعة في معاملة حالية. الأحداث المستقبلية المؤكدة ستؤثر أيضاً على تقديرات القيمة العادلة، إن أثر مثل هذه الأحداث على تقديرات القيمة العادلة، بما في ذلك التصفية النهائية للاستثمار، قد تكون جوهرية للبيانات المالية الموحدة.

القيمة العادلة للإلتزام المالي الذي يحتوي على ميزة الطلب (مثل على ذلك ودیعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصومة من التاريخ الأول الذي قد يُطلب فيه سداد المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات ترتيبية القيمة العادلة كما في نهاية كل فترة والتي تم خلالها حدوث هذه التغييرات.

(7) أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بالعملات الأجنبية بتلك العملات الأجنبية، ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في نهاية كل فترة. على وجه التحديد:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم احتساب الفروقات في بيان الربح أو الخسارة الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى"؛
- الأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، فإنه يتم احتساب فروقات تحويل العملات الأجنبية على أدوات الدين بالتكلفة المطفأة في بيان الربح أو الخسارة الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى". يتم احتساب فروقات تحويل العملات الأجنبية الأخرى في الدخل الشامل الآخر، في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛
- للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم احتساب فروقات تحويل العملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة الموحد؛
- وبالنسبة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم احتساب فروقات تحويل العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

(8) إنخفاض قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية، غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- النقد وما في حكمه
- إيداعات لدى البنوك
- أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات لإعادة البيع
- أدوات الدين
- قروض وسلفيات
- التزامات القروض المُصدرة
- عقود الضمانات المالية الصادرة.

لا يتم احتساب خسارة لانخفاض القيمة على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يساوي:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي (يشار إليها بالمرحلة الأولى)؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية (يشار إليها بالمرحلة الثانية والثالثة).

يتطلب عمل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة للأداة المالية، إذا كانت مخاطر الائتمان لهذه الأداة قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة 12 شهراً.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للأدوات المالية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطوع، بما في ذلك المعلومات التطلعية. إن السياسة المحاسبية للمجموعة هي استخدام الوسائل العملية التي تعتبر أن الموجودات المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" بتاريخ بيان المركز المالي، لم تتعرض لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

- تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية؛
- مؤشرات نوعية؛
- وتسهيلات مستحقة لأكثر من 30 يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المُقترض بإعادة هيكل الأصل نتيجة الإفلاس، بسبب عدم قدرة المُقترض على سداد التزاماته الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية، تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للتعرضات الخاضعة للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد: (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد: (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد: (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاستقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. في حال عدم وجود تاريخ كافي للخسارة، يتم استخدام تقويضات مناسبة، بالإضافة للمعلومات التنظيمية والإرشادات المستخدمة لتحديد الخسارة في حالة التعثر في السداد.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية، بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية. فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط وأحكام الموجودات المالية، أو إذا تم استبدال أصل مالي بآخر نتيجة الصعوبات المالية للمقترض، فإنه يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتسابه أم لا، ويتم الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء احتساب أصل مالي، فإنه يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في العجز النقدي من الأصل الحالي؛
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سينتج عنها إلغاء احتساب أصل مالي، سيتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي وقت إلغاء الاحتساب. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجزات النقدية من الأصل الحالي المخصومة ابتداء من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً

يعتبر الموجود المالي "ضعيف الائتمان" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي. الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً يشار إليها بموجودات المرحلة الثالثة. الأدلة على أن الموجود المالي ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد؛
- قيام المقرض بمنح المقترض تسهيلات لن يعتبرها المقرض في ظروف أخرى، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالمصاعب المالية للمقترض؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية؛
- شراء أصل مالي بخصم كبير، والذي يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث معين واحد، وبدلاً من ذلك، قد يكون التأثير المشترك لعدد من الأحداث قد تسبب في انخفاض قيمة الموجودات المالية ائتمانياً. تقييم المجموعة ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادة من خلال الدخل الشامل الآخر، منخفضة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي. لتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية وأدوات دين الشركات منخفضة ائتمانياً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل مثل عوائد السندات، والتصنيفات الائتمانية، وقدرة المقرض على جمع الأموال.

يعتبر القرض منخفض ائتمانياً عندما تمنح امتيازات للمقترض، نتيجة لتدهور الوضع المالي للمقترض، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح هذه الامتيازات، فإن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت كثيراً، ولا يوجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي يتم فيها اعتبار الامتيازات، ولكن لا يتم منحها، يعتبر الأصل منخفض القيمة ائتمانياً إذا كان هناك دليل قابل للرصد لتدهور الائتماني، بما في ذلك استيفاء تعريف التعثر في السداد. تعريف التعثر في السداد يشمل عدم احتمالية سداد المؤشرات، والتراجع، إذا كانت المبالغ مستحقة لمدة 90 يوماً أو أكثر.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب القروض وأدوات الدين (إما كلياً أو جزئياً)، عندما ترى المجموعة أنه لا توجد أسس واقعية للاسترداد. هذا هو الحال عموماً عندما تحدد المجموعة أن المدين لا يملك أصولاً أو موارد دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يمثل الشطب حدثاً لإلغاء الاحتساب. قد تقوم المجموعة بتطبيق أنشطة تنفيذية على الموجودات المالية المشطوبة. الاسترداد الناتجة من الأنشطة التنفيذية للمجموعة سينتج عنها أرباح لانخفاض القيمة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كطرح من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يحتسب مخصص لانخفاض القيمة في بيان المركز المالي، لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. ولكن، يتم الإفصاح عن واحتساب مخصص الخسارة في الأرباح المبقاة؛
- للالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية: بشكل عام، كمخصص؛
- عندما تشمل الأداة المالية مكون مسحوب ومكون غير مسحوب معاً، ولا يمكن للمجموعة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مكون التزامات القروض بشكل منفصل عن تلك في المكون المسحوب: تعرض المجموعة مخصص خسارة جماعي لكل من المكونين. يتم عرض المبلغ المجموع كطرح من إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب. أي فائض من مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المكون المسحوب، يتم عرضه كمخصص.

(9) الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة في بعض الحالات بالدخول في أدوات مالية مشتقة بغرض التحوط لمخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية. وتشتمل هذه الأدوات في المرتبة الأولى على عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة ومقايضات معدلات الفائدة متقاطعة العملات.

يتم إظهار الأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام العقد ويتم إعادة تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي. يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة في بيان الربح أو الخسارة الموحد فوراً، إلا إذا كانت الأداة المشتقة مصنفة كأداة تحوط فعالة. وفي هذه الحالة فإن توقيت الاحتساب في بيان الربح أو الخسارة الموحد يعتمد على طبيعة علاقة التحوط. تصنف المجموعة بعض الأدوات المشتقة كتحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحتسبة (تحوطات القيمة العادلة).

يتم الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة بقيمة سوقية موجبة ضمن الموجودات، والأدوات المالية المشتقة بقيمة سوقية سالبة يتم الإفصاح عنها ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي الموحد. يتم عرض الأدوات المالية المشتقة كموجودات أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من 12 شهراً، ولا يتوقع تحققها أو سدادها خلال 12 شهراً. يتم عرض الأدوات المشتقة الأخرى كموجودات أو مطلوبات متداولة.

(10) عقود الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن يقوم المصدر بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية لأداة الدين. ويتم مبدئياً احتساب عقود الضمانات المالية الصادرة عن إحدى شركات المجموعة بقيمتها العادلة، إذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ولا تنشأ من تحويل أصل مالي، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة التالية، أيهما أعلى: (1) مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و(2) المبلغ المحتسب مبدئياً مطروحاً منه مبلغ الدخل المتراكم المحتسب وفقاً لسياسات المجموعة لاحتساب الإيرادات، كلما كان ذلك مناسباً.

عقود الضمانات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم عرضها كمخصصات في بيان المركز المالي الموحد. ويتم عرض إعادة القياس ضمن بند الإيرادات الأخرى. لم تقم المجموعة بتصنيف أي عقود ضمانات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(11) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتصنيف بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة في تحوطات القيمة العادلة. لا تطبق المجموعة محاسبة تحوط القيمة العادلة على تحوطات محافظ مخاطر أسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة الإعفاء للاستمرار في استخدام قواعد محاسبة التحوط وفقاً للمعيار المحاسبة الدولية رقم الدولي لإعداد التقارير رقم (9).

عند بدء علاقة التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أداة التحوط والبند المحوط، وكذلك أهدافها لإدارة المخاطر وإستراتيجيتها في تنفيذ معاملات التحوط المختلفة. إضافة لذلك، وفي بداية التحوط وعلى أساس مستمر، تقوم المجموعة بتوثيق ما إذا كانت أدوات التحوط المستخدمة في معاملات التحوط تتسم بفعالية في مقاصد التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تم التحوط لها المتعلقة بمخاطر التحوط، وهو عندما تستوفي علاقات التحوط جميع متطلبات التحوط الفعال التالية:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

- وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط:
- لا يسيطر أثر مخاطر الائتمان على التغييرات في القيمة الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- إن نسبة التحوط الخاصة بعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط الذي تقوم المجموعة فعلياً بتحوطه، وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من هذه الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بموازنة علاقة التحوط من أجل الامتثال بمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة، وفي مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق التوقف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد يتم تعديل نسبة التحوط بحيث لا يعد جزء من حجم بند التحوط جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي يتم إيقاف محاسبة التحوط فقط لحجم العنصر الذي تم التحوط عليه ولم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن هدف إدارة المخاطر لتلك العلاقة التحوطية المحددة هو نفسه، تقوم المجموعة بتعديل نسبة التحوط في علاقة التحوط (أي إعادة موازنة التحوط) بحيث تلبى معايير التأهيل مرة أخرى.

تحوطات القيمة العادلة

يتم احتساب التغيير في القيمة العادلة على أدوات التحوط المؤهلة في بيان الربح أو الخسارة الموحد، إلا عندما تستخدم أداة التحوط بالتحوط لأداة حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة يتم احتسابها في الدخل الشامل الآخر. لم تقم المجموعة بتصنيف علاقات تحوط القيمة العادلة بحيث يتم استخدام أداة التحوط بتحوط لأداة حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالفعل بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة العادلة المنسوب إلى المخاطر المتحوطة، مع قيد محاسبي مقابل في بيان الربح أو الخسارة الموحد. بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم تعديل القيمة الدفترية لأنها أصلاً مقيدة بالقيمة العادلة، ولكن يتم قيد جزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة للبند المتحوط له المرتبط بالمخاطر المتحوط لها في بيان الربح أو الخسارة الموحد بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون عنصر التحوط أداة حقوق ملكية مفاًس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يبقى ربح / خسارة التحوط في مدرجا في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يتم احتساب أرباح / خسائر التحوط في بيان الربح أو الخسارة الموحد، يتم احتسابها في نفس البند كالعنصر المتحوط له.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن استيفاء المعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إذا كان ذلك ينطبق). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو استخدامها. وتتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة على القيمة الدفترية للعناصر المتحوط لها التي تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتجة عن المخاطر المتحوط لها إلى الربح أو الخسارة التي تبدأ في موعد لا يتجاوز التاريخ الذي يتم فيه إيقاف محاسبة التحوط.

يتم إجراء مراجعة وإصلاح أساسية على مؤشرات المرجعية لمعدلات الفائدة الرئيسية على مستوى العالم. هناك حالة من عدم اليقين تتعلق بتوقيت والطرق الانتقالية لاستبدال معدلات الفائدة الحالية بين البنوك (IBORs) بمعدلات بديلة.

نتيجة لحالات عدم اليقين هذه، يتم استخدام القرارات التقديرية المحاسبية الجوهرية لتحديد ما إذا كانت بعض علاقات محاسبة التحوط التي تتحوط لمخاطر تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة، نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة بين البنوك، والتي تستمر في التأهل لمحاسبة التحوط كما في 31 ديسمبر 2021. يستمر استخدام معدلات الفائدة بين البنوك كمعدل مرجعي في الأسواق المالية، ويستخدم في تقييم الأدوات التي تتجاوز فترات استحقاقها تاريخ الانتهاء المتوقع لمعدلات الفائدة بين البنوك. لذلك، تعتقد المجموعة أن هيكل السوق الحالي يدعم استمرار محاسبة التحوط كما في 31 ديسمبر 2021.

ط. احتساب الإيرادات

1) دخل ومصروفات الفوائد

تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في بيان الربح أو الخسارة بالموحد استخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويعتبر معدل الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأدوات المالية إلى:

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

عند حساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية، عدا الموجودات المنخفضة ائتمانياً المشتراة أو الناشئة، تقدر المجموعة التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع شروط الأداة المالية، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن حساب معدل الفائدة الفعلي يشمل تكاليف المعاملة، و الرسوم والعمولات المدفوعة أو المستلمة، التي تمثل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملة الإضافية المنسوبة مباشرة لشراء أو إصدار أصل أو التزام مالي.

يحتسب معدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند الاحتساب المبدئي للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب دخل ومصروفات الفوائد. يطبق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل ضعيف ائتمانياً)، أو على التكلفة المطفأة للالتزام. يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية للأدوات ذات معدل الفائدة العائم، لتعكس الحركة في معدلات الفائدة في السوق.

التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

"التكلفة المطفأة" للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاحتساب المبدئي مطروحاً منه التسديدات الرئيسية، زائداً أو مطروحاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين الاحتساب المبدئي ومبلغ الاستحقاق للأصل المالي. معدلاً لأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

"إجمالي القيمة الدفترية" للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل لي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

2) إيرادات أرباح الأسهم

يتم احتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الاستلام، وعادة ما يكون ذلك عند الموافقة عليها من قبل المساهمين.

3) إيرادات من إيجار الناقلات

يتم احتساب الإيراد من تأجير الناقلات على مدى عقد الإيجار.

ي. إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية في تاريخ رفع التقارير لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقعة إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أو قيمتها المستغلة، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقعة إستردادها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

في حالة عكس خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد. بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها صافي الاستهلاك أو الإطفاء. لو لم يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة. يتم احتساب عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد مباشرة.

ك. الاحتياطي القانوني والعام

بموجب المادة 35 من عقد تأسيس أبيكوروب، يتم تحويل 10% من الأرباح السنوية إلى حساب الاحتياطي القانوني وذلك حتى يتساوى مع رأس المال المدفوع. الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع.

كما تسمح المادة 35 كذلك بتكوين احتياطيات أخرى، مثل الاحتياطي العام، بناء على توصية أعضاء مجلس الإدارة وموافقة المساهمين. يمكن استخدام الاحتياطي العام فيما يتفق مع أغراض المجموعة، وحسبما تقرر الجمعية العامة، بناءً على توصية مجلس الإدارة.

ل. منافع نهاية الخدمة للموظفين

تملك المجموعة خطة منافع محددة. خطة المنافع المحددة هي خطة منافع ما بعد التوظيف والتي تختلف عن خطة المساهمة المحددة. إن الالتزام المحتسب في بيان المركز المالي المتعلق بخطة المنافع المحددة هو القيمة الحالية للالتزام المزاي المحددة في نهاية فترة التقرير. مع التعديلات على تكاليف الخدمة السابقة غير المحتسبة، ويتم احتساب التزام المكافآت المحددة سنويًا من قبل اكتوبرين مستقلين باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة. وتُحدّد القيمة الحالية للالتزام المكافآت المحددة بخضم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المقدر باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المسجلة بالعملة التي سُدّفع بها المكافآت، وتكون لها شروط تقارب شروط الالتزامات ذات العلاقة.

ويتم احتساب تكاليف الخدمة السابقة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد، إلا إذا كانت التغييرات في خطة المكافآت مشروطة بالموظفين المتبقين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاكتساب). في هذه الحالة، يتم إطفاء تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الاكتساب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

تقدم المجموعة منافع نهاية الخدمة إلى موظفيها. ويعتمد استحقاق هذه المنافع على الراتب النهائي للموظفين. ومدة الخدمة. واستكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة. وتستحق التكاليف المتوقعة لهذه المنافع طوال فترة التوظيف.

م. المخصصات

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حكومية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

cc عقود مرهقة

ويعترف بالحكم المتعلق بالعقود المرهقة عندما تكون الفوائد المتوقعة التي تجنيها المجموعة من العقد أقل من التكلفة التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. ويقاس بالاعتماد على القيمة الحالية لانخفاض التكلفة المتوقعة لإنهاء العقد والتكلفة الصافية المتوقعة للاستمرار في العقد.

ن. استخدام الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد البيانات المالية حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقوم بعض الاجتهادات وأن تضع بعض التقديرات والفرصيات مما يؤثر على عملية تطبيق السياسات المحاسبية وعلى مبالغ الموجودات، المطلوبات، الإيرادات والمصروفات المعلنة. كما أن التقديرات والفرصيات يتم مراجعتها بشكل مستمر. يتم احتساب التقديرات المراجعة في فترة مراجعة التقديرات وأي فترات مستقبلية متأثرة.

1 الاجتهادات

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصول، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي هي فقط مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق. راجع إيضاح 3 (ج)(2).

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

وضع معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات التطلعية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. راجع إيضاح 3 (ج)(8) وإيضاح 26 (أ).

أثر جائحة كورونا

في 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19). كان لجائحة كورونا وتداعياتها لاحتواء تفشي الوباء أثراً جوهرياً على الاقتصاد المحلي والعالمي، وسلاسل التوريد، والأسواق المالية. أخذت المجموعة بالاعتبار أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) وتقلبات السوق ذات الصلة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. في حين أن المنهجيات والفرصيات المطبقة لقياس البنود المختلفة في البيانات المالية تظل بدون تغيير عن تلك المطبقة في البيانات المالية لسنة 2021، فإن أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) أدى لتطبيق المزيد من الاحكام والاجتهادات، وإدراج تقديرات وفرصيات خاصة بجائحة كورونا (كوفيد 19).

بشكل أساسي، فقد أدى ذلك لتحديث الفرصيات الاقتصادية للمجموعة، المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم انخفاض القيمة للموجودات غير المالية الأخرى.

يستمر تطبيق إطار إدارة المخاطر وإدارة رأس المال الخاص بالمجموعة، وتواصل المجموعة مراقبة أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على المخاطر ورأس المال الخاصة بالمجموعة، يتم تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر غير المالية الناتجة من قيود الحركة المحلية والعالمية، وعمل الموظفين عن بعد، والأطراف المقابلة، والعملاء والموردين، وحوكمتها من خلال تطبيق إطار إدارة المخاطر للمجموعة في الوقت المناسب.

مخصص انخفاض القيمة على القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة. أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحفوظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي.

منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في 31 ديسمبر 2020.

تم تعديل مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقيق العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة الكورونا، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تم معايرة نماذج البنك لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمدخلات. أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي والجهات التنظيمية الدولية إرشادات تتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم (9)، لأخذ الظروف الاستثنائية لجائحة الكورونا بالاعتبار. ويشمل ذلك اعتبار الدعم الحكومي والدرجة العالية للشكوك المحيطة بالاتجاهات التاريخية طويلة الأجل المستخدمة لتحديد المعلومات التطلعية المعقولة والقابلة للدعم، بالإضافة لتقييم التدهور الائتماني المعني، وتحويل الأرصدة إلى مراحل تقديمية.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة نتيجة لجائحة الكورونا، أو على المدى الطويل.

2) الفرضيات وعدم يقينية التقديرات

فيما يلي الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم يقينية التقديرات كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي يمكن أن ينتج عنها تعديلات جوهرية على المبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة:

انخفاض قيمة الأدوات المالية

تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد وتضمين معلومات تطلعية. راجع إيضاح (26) (أ).

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية ذات المدخلات الجوهرية غير القابلة للرصد (المستوى 3)، راجع إيضاح 3 ح (6) وإيضاح (28).

س. معاملات بالعملة الأجنبية

تحويل المعاملات التي تتم بعملات عدا الدولار الأمريكي (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم احتساب فروقات التحويل الناتجة من التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

يتم تحويل الاستثمارات (الموجودات غير النقدية) المقومة بالعملات الأجنبية التي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي. بتاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إدراج الفروقات الناتجة من التغيرات في أسعار صرف العملات في احتياطات القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. ويتم إدراج الفروقات بالنسبة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة الموحد. تظهر جميع الموجودات والمطلوبات غير النقدية الأخرى بأسعار الصرف التاريخية.

4. ودائع لدى البنوك

2020	2021	
130,000	155,000	ودائع مع مؤسسات مصرفية إسلامية
208,400	130,000	ودائع مع مؤسسات مصرفية تقليدية
35,659	6,859	هامش على أوراق مالية مبيعة بضمان إعادة الشراء
748	805	فوائد مدينة مستحقة
115	186	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة (إيضاح 26)
374,692	292,478	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

5. قروض وسلفيات

2020	2021	
1,371,658	1,120,485	قروض مع مؤسسات إسلامية بالتكلفة المطفأة
		قروض تقليدية
2,603,484	3,608,457	(أ) بالتكلفة المطفأة
47,367	48,956	(ب) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
13,250	15,545	فوائد مدينة مستحقة
4,035,759	4,793,443	
(53,288)	(79,844)	رسوم مشاركة ورسوم مدفوعة مقدما غير مطفأة
(68,255)	(70,028)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة (إيضاح 26)
3,914,216	4,643,571	
الحركة خلال السنة		
3,778,261	4,022,509	الرصيد في 1 يناير
1,620,453	2,443,285	مسحوبات
-	41,729	ضمان مُستدعى
(1,376,149)	(1,731,213)	سداد القروض من قبل العملاء
(56)	1,588	التغير في القيمة العادلة
4,022,509	4,777,898	إجمالي رصيد القروض
13,250	15,545	مستحقات فوائد
4,035,759	4,793,443	الرصيد كما في 31 ديسمبر

الحركة في مخصص إنخفاض القيمة كالتالي:

				2021
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
68,255	15,834	43,327	9,094	في 1 يناير 2021
1,773	(2,371)	9,874	(5,730)	صافي الخسارة / (العكس) خلال العام
70,028	13,463	53,201	3,364	في 31 ديسمبر 2021
				2020
51,493	12,191	35,546	3,756	في 1 يناير 2020
-	(9,217)	9,217	-	صافي الحركة بين المراحل
16,762	12,860	(1,436)	5,338	صافي العكس خلال السنة
68,255	15,834	43,327	9,094	في 31 ديسمبر 2020

6. استثمارات

2020	2021		
2,324,826	1,867,401	1.6	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
859,720	863,361	2.6	أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
36,189	38,286	3.6	استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
3,220,735	2,769,048		

1.6 أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2020	2021	
سندات خزينة	374,932	304,999	
سندات ذات عائد ثابت	1,867,535	1,476,312	
سندات ذات عائد متغير	67,869	74,106	
فوائد مدينة مستحقة	15,302	12,374	
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة (إيضاح 26)	(812)	(390)	
	2,324,826	1,867,401	

أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء: تدخل المجموعة في عمليات تمويل بضمان السندات المالية (اتفاقيات إعادة الشراء) خلال أنشطتها التمويلية الاعتيادية. وقد تم تقديم ضمان في شكل أوراق مالية محتفظ بها ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (دين). في 31 ديسمبر 2021، بلغت القيمة العادلة للاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (دين) والتي تم التعهد بها كضمان بموجب اتفاقيات إعادة الشراء صفر دولار أمريكي (383 مليون دولار أمريكي عام 2020). تتم هذه المعاملات وفقاً للشروط الاعتيادية والمعتادة على الاقتراض الاعتيادي بضمان الأوراق المالية وأنشطة الإفراض.

2.6 أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	2020	2021	
أسهم حقوق الملكية الغير مدرجة	710,796	694,607	
أسهم حقوق الملكية المدرجة	148,924	168,754	
	859,720	863,361	

الحركة خلال السنة:

	2020	2021	
الرصيد كما في 1 يناير	889,056	859,720	
الاضافات خلال السنة	-	34	
المباع خلال السنة	(30,429)	(10,266)	
التغير في القيمة العادلة	1,093	13,873	
الرصيد كما في 31 ديسمبر	859,720	863,361	

3.6 استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	2020	2021	
صناديق مدارة خارجياً و استثمارات أخرى	3,602	6,063	
أسهم حقوق الملكية الغير مدرجة	32,587	32,223	
	36,189	38,286	

الحركة خلال السنة:

	2020	2021	
الرصيد كما في 1 يناير	59,997	36,189	
الاضافات خلال السنة	2,285	3,262	
مباع خلال السنة	(3,024)	(13,791)	
التغير في القيمة العادلة	(23,069)	12,626	
الرصيد كما في 31 ديسمبر	36,189	38,286	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

7. استثمارات في شركات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

الحركة في استثمارات في شركات محتسبة بطريقة حقوق الملكية موضحة في الأسفل:

2020	2021	
91,904	114,211	الرصيد في 1 يناير
24,908	-	الإضافات خلال السنة
-	(10,002)	المُباع خلال السنة
1,701	5,329	الحصة من الربح خلال السنة
(5,286)	(4,927)	توزيعات الأرباح المستلمة
984	(6,851)	التغير في قيمة العملات الأجنبية
-	(2,242)	الانخفاض بالقيمة (إيضاح 23)
114,211	95,518	الرصيد كما في 31 ديسمبر

طبيعة العمل	نسبة الاستحواذ %		مكان التأسيس	الأسم
	2020	2021		
تصنيع وبيع الاسمنت	30	30	مملكة البحرين	شركة الصقر للأسمت ش.م.م
خدمات النفط والغاز وإدارة المرافق	32.9	20.7	المملكة المتحدة	(أشتيد للتكنولوجيا) بي بي أنفتوبي بدكو لمتد
خدمات النفط والغاز وإدارة المرافق	24	24	دولة الكويت	شركة الخريف المتحدة القابضة
خدمات النفط والغاز وإدارة المرافق	24	24	دولة الكويت	جي سي - 16 - جي في
شركة قابضة وإدارة	40	40	لوكسمبورغ	انترا تاف القابضة

لم يتم تعديل المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية لنسبة الملكية التي تحتفظ بها المجموعة (بناءً على أحدث حسابات الإدارة):

2020	2021	
406,827	404,704	مجموع الموجودات
162,888	181,255	مجموع المطلوبات
85,758	85,001	مجموع الإيرادات
14,308	16,293	مجموع صافي النتائج

8. الممتلكات والمعدات والناقلات

التكلفة	ارض	مباني	ناقلات	حاسب آلي واثاث و أدوات ومعدات	مشروعات تحت التنفيذ	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2020	4,004	54,793	117,254	22,665	2,959	201,675
إضافات	-	-	-	333	3,901	4,234
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	4,004	54,793	117,254	22,998	6,860	205,909
إضافات	-	405	-	722	3,452	4,579
تحويل	-	1,194	-	3,645	(4,839)	-
استبعادات	-	-	(71,340)	(29)	-	(71,369)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	4,004	56,392	45,914	27,336	5,473	139,119
استهلاك متراكم وانخفاض القيمة						
الرصيد في 1 يناير 2020	-	45,436	35,395	17,752	-	98,583
الاستهلاك للسنة	-	935	5,360	630	-	6,925
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	-	46,371	40,755	18,382	-	105,508
الاستهلاك للسنة	-	767	4,172	1,786	-	6,725
الاستبعاد للسنة	-	-	(26,903)	(28)	-	(26,931)
الانخفاض بالقيمة (إيضاح 23)	-	-	3,500	-	-	3,500
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	-	47,138	21,524	20,140	-	88,802
القيمة الدفترية						
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	4,004	9,254	24,390	7,196	5,473	50,317
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	4,004	8,422	76,499	4,616	6,860	100,401

وتشمل المشروعات تحت التنفيذ مبلغ 0.987 مليون دولار أمريكي تتعلق بمشروع تطوير و تحسين المقر الذي يستند إلى تقارير نسب الإنجاز المعتمدة من قبل الإدارة الهندسية للمجموعه في 31 ديسمبر 2021 .

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

9. أصول أخرى

2020	2021	
18,690	17,261	فوائد مدينة مستحقة
80,895	46,870	أدوات مالية مشتقة (إيضاح 15)
825	1,128	قروض وسلف موظفين
7,752	8,533	توزيعات أرباح مدينة
-	10,271	ذمم من بيع الاستثمارات
-	2,764	دفعات مقدمة للمقاولين
2,785	3,371	ذمم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً
110,947	90,198	

10. ودائع

2020	2021	
-	85,000	ودائع من البنوك
18,664	143,773	ودائع من الشركات
119,067	120,138	ودائع من المساهمين
156	83	فوائد دائنة مستحقة
137,887	348,994	

11. تمويل بنكي لأجل

2020	2021	
150,000	-	قرض قيمته 150 مليون دولار أمريكي 2018 - 2021 مسحوب بالكامل
75,000	-	قرض قيمته 75 مليون دولار أمريكي 2018 - 2021 مسحوب بالكامل
50,000	-	قرض قيمته 50 مليون دولار أمريكي 2019 - 2022 مسحوب بالكامل
400,000	-	قرض قيمته 1,500 مليون ريال سعودي 2019 - 2024 مسحوب بالكامل
400,000	-	قرض قيمته 1,500 مليون ريال سعودي 2019 - 2024 مسحوب بالكامل
100,000	-	قرض قيمته 100 مليون دولار أمريكي 2019 - 2024 مسحوب بالكامل
1,952	-	فوائد دائنة مستحقة
(5,081)	-	رسوم تقييم قرض غير مطفأة
1,171,871	-	

12. الصكوك والسندات المصدرة

2020	2021	
		برنامج صكوك بقيمة 3 مليار دولار أمريكي (مسحوبة جزئياً)
517,687	506,937	برنامج صكوك رقم 2 بقيمة 500 مليون دولار أمريكي 2017 - 2022 - نسبة الربح : 3.141 % سنويا
		برنامج سندات جي ام تي ان بقيمة 3 مليار دولار أمريكي (مسحوبة جزئياً)
803,952	775,804	رقم 1 بقيمة 750 مليون دولار أمريكي 2018 - 2023 - نسبة الربح : 4.125 % سنويا
		برنامج سندات جي ام تي ان بقيمة 3 مليار دولار أمريكي (مسحوبة جزئياً)
1,002,247	1,000,834	رقم 2 بقيمة 1,000 مليون دولار أمريكي 2020 - 2025 - نسبة الربح : 1.46 % سنويا
		برنامج سندات جي ام تي ان بقيمة 3 مليار دولار أمريكي (مسحوبة جزئياً)
-	999,114	رقم 3 بقيمة 1,000 مليون دولار أمريكي 2021 - 2026 - نسبة الربح : 1.26 % سنويا
105,000	105,000	سندات بقيمة 105 مليون دولار أمريكي بمعدل متغير 2017 - 2022 (مسحوب بالكامل)، معدل ليبور زائد هامش بنسبة 1.10 %
300,000	300,000	سندات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي بمعدل متغير 2019 - 2024 (مسحوب بالكامل)، معدل ليبور زائد هامش بنسبة 1.05 %
325,000	325,000	سندات بقيمة 325 مليون دولار أمريكي بمعدل متغير 2019 - 2024 (مسحوب بالكامل)، معدل ليبور زائد هامش بنسبة 0.90 %
137,401	135,306	سندات بقيمة 100 مليون بوند أسترليني بمعدل ثابت 2020 - 2023 (مسحوب بالكامل)، معدل القسومية 0.71% سنويا
-	740,283	سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار أمريكي بمعدل ثابت 2021 - 2026 (مسحوب بالكامل)، معدل ليبور زائد هامش بنسبة 1.483 %
300,000	-	سندات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي بمعدل متغير 2016 - 2021 (مسحوب بالكامل)، معدل ليبور زائد هامش بنسبة 1.15 %
96,568	-	سندات بقيمة 630 مليون رنمينبي صيني 2018 - 2021 (مسحوب بالكامل)، كوبون بنسبة 4.7 % سنويا
17,195	20,889	فوائد دائنة مستحقة
(2,997)	(7,318)	رسوم تقييم قرض غير مطفاة
3,602,053	4,901,849	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

13. مطلوبات أخرى

2020	2021	
10,580	7,892	فوائد دائنة مستحقة
23,045	17,802	توزيعات ارباح مستحقة للمساهمين
13,312	12,105	مستحقات مكافأة نهاية خدمة الموظفين (انظر أدناه)
47,107	27,961	أدوات مالية مشتقة (إيضاح 15)
12,920	19,333	مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى
68,549	57,422	التزام حساب عند أو تحت الطلب
-	41,729	ضمانات مستحقة
11,935	2,790	مخصص خسائر ائتمانية للالتزامات وضمانات مالية (إيضاح 26)
187,448	187,034	
الحركة في منافع نهاية الخدمة للموظفين		
12,621	13,312	الرصيد كما في 1 يناير
1,757	1,843	المحمل للسنة
(1,066)	(3,050)	مدفوع خلال السنة
13,312	12,105	الرصيد كما في 31 ديسمبر

14. التزامات وضمانات

2020	2021	
1,820,553	1,946,848	التزامات عن اكتتاب وتقديم قروض
45,402	9,952	التزامات عن اكتتاب رأسمال إضافي في استثمارات
7,977	-	ضمانات بنكية على قروض لشركات مستثمر فيها
4,922	7,627	التزامات أخرى
1,878,854	1,964,427	

خلال السنة 2021، التزمت المجموعة بإتفاق مبلغ 7,623 مليون دولار أمريكي لتصميم وبناء دوار تجاه المسؤولية المجتمعية (CSR) و موقعه على طريق الملك فيصل وشارع محمد الفتح، حي الراكه، مدينة الخبر، المملكة العربية السعودية. واستنادا إلى تقارير نسب الإنجاز المعتمدة من قبل الإدارة الهندسية للمجموعة، تم تحويل مبلغ 4,336 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2021 إلى مصاريف التشغيل (إيضاح 21). ولا يزال الرصيد المتبقي وهو 3,287 مليون دولار أمريكي جزءا من التزامات أخرى حتى 31 ديسمبر 2021.

15. أدوات المشتقات المالية

تحوطات القيمة العادلة

استخدمت المجموعة أدوات مقايضة أسعار الفائدة لهدف الحد من تعرض المجموعة لمخاطر تقلبات القيمة العادلة لبعض الاستثمارات والقروض في السندات ذات العائد الثابت الناتجة عن التغيرات في معدل الفائدة في الاسواق العالمية. ويشمل أيضاً مقايضات العملات المتقاطعة للتحوط من مخاطر العملات في الاستثمارات والقروض المقومة بعملات غير الدولار الأمريكي (العملة الوظيفية). يتم تقدير القيمة العادلة لعقود مبادلات أسعار الفائدة بناء على أسعار الفائدة السائدة في السوق.

المشتقات الأخرى لغرض إدارة المخاطر

تستخدم المجموعة المشتقات التي لا تعتبر مؤهلة ضمن محاسبة التحوط وذلك لتجنب تعرض المجموعة لمخاطر تقلبات السوق. كما تدخل المجموعة أيضاً في عقود عملات الصرف الآجلة للحد من تعرض المجموعة لمخاطر تقلبات معدلات الصرف. يتم تقييم السعر العادل لكل من مقايضة سعر الفائدة وعقود عملات الصرف الآجلة حسب سعر السوق السائد للفوائد والأسعار الآجلة للعملات. على التوالي.

تم تقييم المشتقات بناءً على المدخلات القابلة للرصد (انظر ايضاح 28). فيما يلي بيان تفصيلي يوضح القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر:

2020		2021		
الخصوم	الأصول	الخصوم	الأصول	
44,539	72,916	27,961	40,238	مقايضات سعر الفائدة (تحوطات القيمة العادلة)
2,566	7,548	-	6,557	مقايضات معدلات الفائدة متقاطعة العملات (تحوطات القيمة العادلة)
2	431	-	75	عقود عملات أجنبية (مشتقات أخرى لغرض إدارة المخاطر)
47,107	80,895	27,961	46,870	في 31 ديسمبر

إن القيمة الاسمية لأدوات المشتقات المالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر موضحة أدناه:

2020		2021		
2,060,000		4,992,047		مقايضات سعر الفائدة (تحوطات القيمة العادلة)
186,985		87,850		مقايضات معدلات الفائدة متقاطعة العملات (تحوطات القيمة العادلة)
394,498		13,492		عقود عملات أجنبية (مشتقات أخرى لغرض إدارة المخاطر)
2,641,483		5,093,389		في 31 ديسمبر

تم ادراج تحليل الاستحقاقات التعاقدية لأدوات المشتقات المالية كجزء من معلومات مخاطر السيولة ايضاح (26). فيما يلي صافي ربح / خسائر عدم فعالية التحوط المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد:

2020		2021		
(30,471)		(27,337)		الخسائر من بنود متحوط لها متعلقة بالمخاطر المتحوط لها، صافي
29,881		17,836		الارباح من ادوات التحوط، صافي
(590)		(9,501)		صافي (خسارة) عدم فعالية التحوط

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

16. صافي إيرادات الفوائد

2020	2021	
		إيرادات الفوائد
297	9	نقد وارصدة لدى البنوك
2,773	1,170	ودائع لدى البنوك - مؤسسات مالية إسلامية
7,797	1,903	- مؤسسات مالية تقليدية
47,680	20,199	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (صافي)
42,715	12,379	القروض وسلفيات - مع مؤسسات مالية إسلامية
69,602	82,373	- مؤسسات مالية تقليدية
5,989	5,736	القروض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
20,858	21,791	اطفاء رسوم المساهمة في قروض ورسوم تقييم القروض
197,711	145,560	مجموع إيرادات الفوائد
		مصروفات الفوائد
48	38	ودائع من البنوك وتكاليف أخرى - مؤسسات إسلامية
4,727	119	- مؤسسات مالية تقليدية
2,720	664	أسهم مباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شراء وودائع
1,156	181	ودائع من الشركات والمساهمين - مؤسسات إسلامية
2,835	1,015	- مؤسسات تقليدية
4,243	-	أخرى
23,690	6,986	تمويل بنكي لأجل
71,461	58,672	صكوك وسندات صادرة
3,759	6,551	اطفاء رسوم تقييم تمويل بنكي لأجل ، صكوك وسندات صادرة
114,639	74,226	مجموع مصروفات الفوائد
83,072	71,334	صافي إيرادات الفوائد

17. إيرادات الأرباح الموزعة

2020	2021	
		أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
7,747	7,003	• مدرجة
39,299	91,171	• غير مدرجة
47,046	98,174	

18. التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2020	2021	
(56)	1,588	قرض مصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(23,068)	12,626	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(23,124)	14,214	

19. صافي إيرادات الرسوم

2020	2021	
3,532	5,234	وكالة ، إستشارات وخدمات أخرى
3,532	5,234	

20. إيرادات أخرى، صافي

2020	2021	
-	(11,778)	الخسارة من بيع السفن
(590)	(9,501)	صافي خسارة عدم فعالية التحوط (إيضاح 15)
2,119	(911)	(خسائر) / أرباح صرف العملات الأجنبية، صافي
-	2,964	إيرادات من بيع حصص إستثمارات في شركة زميلة
17,136	1,230	إيرادات من إيجار الناقلات
422	416	إيراد ايجار
19,087	(17,580)	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

21. مصاريف تشغيلية

2020	2021	
23,014	26,667	تكلفة الموظفين
1,757	1,843	منافع نهاية الخدمة
13,533	12,711	تكلفة المباني، شاملة الاستهلاك
2,661	2,849	تكلفة معدات واتصالات
3,689	2,663	مصاريف ومنافع موظفي الإدارة الرئيسيين ومجلس الإدارة
2,731	992	أتعاب استشارية وقانونية
-	4,336	مسؤولية الشركة المجتمعية (CSR)*
274	1,527	أخرى
47,659	53,588	

تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) التكاليف المتكبدة تجاه تصميم وإنشاء دوار أيبكورب الواقع على طريق الملك فيصل وشارع محمد الفاتح، حي الرابطة، مدينة الخبر، المملكة العربية السعودية (إيضاح 14).

22. عكس/(خسارة) انخفاض قيمة الأدوات المالية، صافي

2020	2021	
(69)	(71)	ودائع لدى البنوك
(16,762)	(1,773)	قروض وسلفيات (إيضاح 5)
472	422	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,103	9,145	التزامات قروض و ضمانات مالية
(14,256)	7,723	

23. انخفاض قيمة الموجودات الأخرى، صافي

2020	2021	التكلفة خلال السنة
-	(2,242)	استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح 7)
-	(3,500)	ممتلكات ومعدات وناقلات (إيضاح 8)
-	(5,742)	

24. التخصيصات

تمت الموافقة على التخصيصات التالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 خلال الاجتماع السنوي العام المنعقد في 25 أبريل 2021 من قبل المساهمون.

2020	2021	
12,000	11,000	احتياطي قانوني
117,558	126,662	احتياطي عام

25. معاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات العلاقة بالنسبة لأبيكوروب هم المساهمين. وبالرغم من أن أبيكوروب لا تقوم بأي عمل تجاري مباشر مع مساهميها، إلا أنها تقوم في الغالب بتمويل شركات مملوكة للحكومات المساهمة، أو لشركات خاضعة لتأثير تلك الحكومات أو التي لها تأثير جوهري عليها.

2020	2021	
		قروض لأطراف ذات علاقة
2,860,536	3,126,675	القروض القائمة في 31 ديسمبر - إجمالي
24,811	23,383	خسارة الائتمان المتوقعة على القروض القائمة
799,752	1,076,236	التزامات اكتتاب وقروض تمويل في 31 ديسمبر
4,186	2,079	خسارة الائتمان المتوقعة على الإلتزامات
91,671	71,807	فوائد القروض خلال السنة
1,174	2,907	رسوم القروض المستلمة خلال السنة

تم توقيع جميع عقود القروض المبرمة بين أبيكوروب والأطراف ذات العلاقة بسعر الفائدة السائد وتخضع للشروط التجارية العادية. إن معظم القروض لأطراف ذات علاقة هي قروض مشتركة، والذي يعني أن المشاركة والبنود التي يتم المفاوضة بشأنها من قبل مجموعة من منظمي التمويل حيث قد تكون المجموعة أحد المشاركين فيها. ولم يتم شطب أي قرض لأي طرف ذات علاقة خلال عامي 2021 و 2020.

استثمارات مع أطراف ذات العلاقة

969,359	956,267	الاستثمارات
45,727	9,952	التزامات لاستثمارات
7,977	-	ضمانات كمساهمين
46,946	94,568	توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة

أخرى

18,664	143,773	ودائع من الشركات
119,067	120,138	ودائع من المساهمين
23,045	17,802	توزيعات ارباح مستحقة للمساهمين
2,343	934	مصاريف الفوائد على ودائع من الشركاء خلال السنة
1,649	1,031	مصاريف الفوائد على ودائع من المساهمين خلال السنة
165	611	ارصدة مستحقة للإدارة العليا

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

اهداف ادارة المخاطر المالية

إن مجلس ادارة المجموعة مسؤول بالكامل عن انشاء ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة، وقد شكل مجلس الادارة لجنة ادارة المخاطر في المجموعة المسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات ادارة المخاطر في المجموعة.

تم وضع سياسات ادارة المخاطر في المجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة وذلك للحد من المخاطر بالوسائل الملائمة ووضع الضوابط والمراقبة على المخاطر والالتزام بحدود المخاطر. يتم مراجعة سياسات وانظمة ادارة المخاطر بانتظام لتحديثها بالتغيرات في ظروف السوق والنشطة المجموعة. تهدف المجموعة، من خلال اجراءات التدريب ومعايير ادارة المخاطر، الى تطوير بيئة رقابية منضبطة وبناءة بحيث تسمح للموظفين بتفهم ادوارهم وواجباتهم.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر في المجموعة بالإشراف على كيفية رقابة الادارة على الالتزام بسياسات واجراءات ادارة المخاطر في المجموعة، ومراجعة مدى ملائمة اطار عمل المخاطر المتعلقة بالمخاطر التي تواجهها المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق والمخاطر في دورها الاشرافي، كما يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمراجعة الدورية والخاصة لضوابط واجراءات ادارة المخاطر، ويتم ابلاغ النتائج للجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة.

أ) إدارة مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في القيام بالتزاماته تجاه أبيكوروب مما يتسبب بخسارة مالية للمجموعة، وتنشأ هذه المخاطر من أنشطة الإفراض، والخزينة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المجموعة. تم وضع سياسات وإجراءات للسيطرة على ومراقبة جميع هذه المخاطر.

تخضع اقتراحات القروض والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (حقوق الملكية) لفحص دقيق وتحليل وتقييم قبل عرضها على لجنة الائتمان والاستثمار (والتي تتكون من المدير العام ومدراء رئيسيين في الشركة)، والتي بدورها ترفع التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة الذي يملك السلطة النهائية في الموافقة على دخول المجموعة في التزامات جديدة. إن هذه الإجراءات، بالإضافة إلى أن أغلب القروض مضمونة بضمانات والتزامات سيادية، وغطاء وكالات ضمان ائتمان الصادات، تحد من تعرض المجموعة بدرجة عالية لمخاطر الائتمان.

تواجه المجموعة مخاطر الائتمان نتيجة المبالغ غير المسحوبة من الالتزامات، حيث تكون المجموعة معرضة لخسارة مبلغ يساوي مجموع هذه الالتزامات غير المستخدمة، ولكن المبلغ المحتمل للخسارة، إن وجد سيكون أقل كثيراً من مجموع هذه الالتزامات نظراً لارتباطها بوجود شروط ائتمانية محددة يجب على المقترضين تحقيقها. تخضع جميع التزامات القروض، المسحوبة وغير المسحوبة، لرقابة مستمرة بحيث يمكن اكتشاف الصعوبات المحتملة مبكراً وبالتالي وضع الحلول لها.

تخضع أنشطة إدارة الخزينة للرقابة عن طريق وضع حدود عليا وتصنيفات ائتمانية خارجية، ويقتصر التعامل في الأوراق المالية على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة والأسواق الأوروبية الرئيسية. إن التعامل مسموح فقط مع قائمة معتمدة من البنوك المصنفة دولياً، وشركات السمسرة وأطراف أخرى. تخضع محفظة الأوراق المالية وكذلك السياسات الاستثمارية المتبناة لمراجعة دورية من قبل لجنة الأصول والخصوم ("الكو").

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات، ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.
- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول يسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح
- طلبات وفتح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من 30 يوماً.
- لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر في السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة 1) و احتمالات حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة (المرحلة 2).

بالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة خلال العام بتقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى لعدم الرغبة في الدفع مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء الصعوبات الموسمية، المؤقتة أو طويلة الأجل بسبب COVID-19. تستخدم المؤسسة درجات مخاطر الائتمان كمدخل أساسي في تحديد هيكل مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرض.

تقوم المجموعة بجمع معلومات حول الأداء والتعثر عن تعرضها لمخاطر الائتمان التي تم تحليلها حسب الاختصاص أو المنطقة وحسب نوع المنتج والمقترض، وكذلك تصنيف مخاطر الائتمان. تستند المعلومات المستخدمة إلى نموذج التصنيف الذي تم إنشاؤه داخلياً. لا يهدف نظام تصنيف الائتمان الداخلي إلى تكرار الدرجات الائتمانية الخارجية، ولكن العوامل المستخدمة لتصنيف المقترض قد تكون متشابهة، وعادة ما يتم تعيين درجة ائتمان أعلى للمقترض الذي تم تقييمه بدرجة سيئة من قبل وكالة تصنيف خارجية. الدرجات المتدنية تشير إلى انخفاض احتمالية التعثر في السداد. تستخدم المجموعة التصنيفات الائتمانية لتحديد الحد الأقصى لمبلغ الإقراض لكل مجموعة، وأيضاً لتعيين حد أدنى للسعر.

تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة، لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي. إذا كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، فستقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة على أساس العمر الافتراضي، بدلاً من أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغييرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بناء على توجيه قسم إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى. ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر في السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات، السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية، استخدمت السيناريوهات الاقتصادية المؤشرات الرئيسية للدول المختارة، مثل معدلات الفائدة ونمو الناتج المحلي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها إذا ما كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على توصية لجنة الأصول والخصوم ("الكو") بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والخذ بالاعتبار للاحتتمالات النسبية لكل نتيجة.

وقد تطلب عدم اليقين الاقتصادي الناجم عن COVID-19 والتقلب في أسعار النفط و التي تؤثر على التوقعات الاقتصادية الإقليمية من الشركة تحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبناءً عليه، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة غير مؤكدة بطبيعتها وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

شددت الشركة على التعرض للتمويل فيما يتعلق بدول معينة من المتوقع أن تتأثر أكثر من قبل COVID-19 وتقلب أسعار النفط. كما أعطت الشركة أهمية أكبر للسيناريو المجهد في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب التأثير المحتمل على المدى القريب لـ COVID-19.

تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة واستثمارات أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للالتزامات الفروض وعقود الضمانات المالية، فإن المبالغ في الجدول تمثل المبالغ الملزم بها أو المضمونة، على التوالي:

1. إيداعات لدى البنوك بالتكلفة المطفأة

2021	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
AAA إلى AA-	50,000	-	-	50,000
A+ إلى A-	212,664	-	-	212,664
BBB إلى BBB-	-	-	-	-
BB+ إلى B-	30,000	-	-	30,000
المبلغ الإجمالي	292,664	-	-	292,664
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(186)	-	-	(186)
القيمة الدفترية	292,478	-	-	292,478

1. إيداعات لدى البنوك بالتكلفة المطفأة (تتمة)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	2020
234,060	-	-	234,060	AAA إلى AA-
110,610	-	-	110,610	A+ إلى A-
30,137	-	-	30,137	BBB إلى BBB-
-	-	-	-	BB+ إلى B-
374,807	-	-	374,807	المبلغ الإجمالي
(115)	-	-	(115)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
374,692	-	-	374,692	القيمة الدفترية

2. استثمارات أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	2021
912,355	-	-	912,355	AAA إلى AA-
846,271	-	71,897	774,374	A+ إلى A-
41,659	-	-	41,659	BBB إلى BBB-
67,506	-	48,672	18,834	BB+ إلى B-
1,867,791	-	120,569	1,747,222	المبلغ الإجمالي
(390)	-	(261)	(129)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,867,401	-	120,308	1,747,093	القيمة الدفترية
				2020
1,192,930	-	-	1,192,930	AAA إلى AA-
920,446	-	66,873	853,573	A+ إلى A-
56,018	-	5,154	50,864	BBB إلى BBB-
156,244	-	107,817	48,427	BB+ إلى B-
2,325,638	-	179,844	2,145,794	المبلغ الإجمالي
(812)	-	(418)	(394)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,324,826	-	179,426	2,145,400	القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

3. قروض وسلفيات بالتكلفة المطفأة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	2021
696,464	-	-	696,464	AAA إلى AA-
1,449,686	-	-	1,449,686	A إلى +A
1,461,520	-	89,954	1,371,566	BBB إلى -BBB
1,123,354	-	723,982	399,372	BB إلى -B
13,463	13,463	-	-	D
4,744,487	13,463	813,936	3,917,088	المبلغ الإجمالي
(70,028)	(13,463)	(53,201)	(3,364)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
4,674,459	-	760,735	3,913,724	القيمة الدفترية
2020				
643,667	-	-	643,667	AAA إلى AA-
1,460,161	-	-	1,460,161	A إلى +A
855,706	-	79,261	776,445	BBB إلى -BBB
1,012,333	-	735,192	277,141	BB إلى -B
16,525	16,525	-	-	D
3,988,392	16,525	814,453	3,157,414	المبلغ الإجمالي
(68,255)	(15,834)	(43,327)	(9,094)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
3,920,137	691	771,126	3,148,320	القيمة الدفترية

4. التزامات القروض والضمانات المالية

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	2021
14,456	-	-	14,456	AAA إلى AA-
461,068	-	-	461,068	A إلى +A
1,013,070	-	-	1,013,070	BBB إلى -BBB
458,254	32,438	94,084	331,732	BB إلى -B
-	-	-	-	D
1,946,848	32,438	94,084	1,820,326	المبلغ الإجمالي
(2,790)	-	(1,277)	(1,513)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,944,058	32,438	92,807	1,818,813	القيمة الدفترية

4. التزامات القروض والضمانات المالية (تتمة)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	2020
-	-	-	-	AAA الى AA-
83,833	-	-	83,833	A+ الى A-
1,306,342	-	30,428	1,275,914	BBB الى BBB-
397,017	-	305,165	91,852	BB+ الى B-
41,339	33,362	7,977	-	D
1,828,531	33,362	343,570	1,451,599	المبلغ الإجمالي
(11,935)	(4,994)	(4,592)	(2,349)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,816,596	28,368	338,978	1,449,250	القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

يوضح الجدول التالي التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسارة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة الأولى)، الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة (المرحلة الثانية)، الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة (المرحلة الثالثة).

2021	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
في 1 يناير	11,952	48,337	20,828	81,117
صافي الحركة بين المراحل	562	(562)	-	-
صافي المخصصات المستردة للعام	(7,322)	6,964	(7,365)	(7,723)
في 31 ديسمبر	5,192	54,739	13,463	73,394

تفاصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية

إيداعات لدى مؤسسات مالية	186	-	-	186
قروض وسلفيات	3,364	53,201	13,463	70,028
أدوات دين بالتكلفة المطفأة	129	261	-	390
التزامات قروض وضمائم مالية	1,513	1,277	-	2,790
	5,192	54,739	13,463	73,394

2020

في 1 يناير	5,719	44,166	16,976	66,861
صافي الحركة بين المراحل	-	9,217	(9,217)	-
صافي الخسارة السنة	6,233	(5,046)	13,069	14,256
في 31 ديسمبر	11,952	48,337	20,828	81,117

تفاصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية

إيداعات لدى مؤسسات مالية	115	-	-	115
قروض وسلفيات	9,094	43,327	15,834	68,255
أدوات دين بالتكلفة المطفأة	394	418	-	812
التزامات قروض وضمائم مالية	2,349	4,592	4,994	11,935
	11,952	48,337	20,828	81,117

تقوم المجموعة بمراقبة مركز مخاطر الائتمان حسب القطاع والموقع الجغرافي. ما يلي تحليل مركز المخاطر في تاريخ بيان المركز المالي موضح بالجدول أدناه (أنظر إيضاح رقم 32 و 34).

استثمارات أدوات دين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر (إيضاح 6-1)		إيداعات لدى البنوك (إيضاح 4)		قروض وسلفيات (إيضاح 5)		
2020	2021	2020	2021	2020	2021	
تمركز مخاطر الائتمان حسب القطاع						
208,997	56,758	-	-	1,570,315	2,056,684	توليد الطاقة
72,821	97,810	-	-	935,336	954,442	المواد
1,508,015	1,441,789	374,692	292,478	38,869	47,264	مؤسسات المالية و حكومات
486,566	222,455	-	-	1,072,589	1,304,290	المرافق
48,427	48,589	-	-	297,107	280,891	الصناعية
2,324,826	1,867,401	374,692	292,478	3,914,216	4,643,571	مجموع القيمة الدفترية في 31 ديسمبر
تمركز مخاطر الائتمان حسب القطاع						
427,468	424,683	79,789	-	1,218,291	1,476,480	المملكة العربية السعودية
136,396	289,318	-	205,501	536,608	554,746	دولة قطر
613,419	484,656	236,167	51,546	1,419,492	1,560,119	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
-	-	-	30,206	249,610	240,377	مصر وشمال أفريقيا
1,177,283	1,198,657	315,956	287,253	3,424,001	3,831,722	الإجمالي للدول العربية
-	-	-	-	235,023	425,841	أوروبا
384,864	221,305	8,733	5,225	130,367	233,686	آسيا والمحيط الهادي
762,679	447,439	50,003	-	124,825	152,322	الولايات المتحدة الأمريكية
2,324,826	1,867,401	374,692	292,478	3,914,216	4,643,571	مجموع القيمة الدفترية في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

ب) إدارة مخاطر السيولة والتمويل

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على سداد التزاماتها المالية المتعلقة بالمطلوبات المالية عند حلول أجلها والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر. إدارة مخاطر السيولة تضمن توفر السيولة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمجموعة في جميع الأوقات.

تدير المجموعة مخاطر السيولة بشكل يسمح لها حتى في الظروف غير الملائمة بالحصول على السيولة اللازمة لتغطية التزاماتها وكذلك لخدمة استثماراتها الأساسية وحجم إقراضها بالإضافة لاستعدادها لاستغلال الفرص المتاحة في الأسواق. وتتحقق هذه الأهداف بواسطة إجراءات محافظة وفي نفس الوقت مرنة لتأمين الحصول على السيولة اللازمة بدون الحاجة لبيع أصول بأسعار أقل من السوق أو قبول ودائع بتكلفة عالية.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. استجابة لتفشي جائحة الكورونا (كوفيد-19)، استعانت المجموعة بخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة، وتستمر بمراقبة والتجاوب مع جميع متطلبات السيولة والتمويل المعروضة. تواصل المجموعة معايرة سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية. بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي. كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب.

تراقب المجموعة مركز السيولة اليومية وإجراء اختبارات الضغط عن طريق إتباع عدة سيناريوهات بحيث تغطي كل من الحالات العادية وظروف الأسواق الحرجة. تخضع جميع سياسات السيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الأصول والخصوم. ومن ضمن الإجراءات المتخذة للتحكم في السيولة على نحو كافٍ هو اعتماد قاعدة ودائع متنوعة من حيث تواريخ الاستحقاق والبنوك المتعامل معها. تم إدراج استحقاق الأصول والمطلوبات على أساس تواريخ سدادها المتوقعة في إيضاح رقم 29.

الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية (متضمنة الفوائد)

2021	حتى 3 شهور	3 شهور إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات وأكثر	التدفقات التعاقدية	القيمة الدفترية
المطلوبات						
ودائع	(349,066)	-	-	-	(349,066)	(348,994)
الصكوك والسندات المصدرة	(25,029)	(638,944)	(4,241,049)	-	(4,905,022)	(4,901,849)
	(374,095)	(638,944)	(4,241,049)	-	(5,254,088)	(5,250,843)
الأدوات المشتقة:						
عقود الصرف الآجلة مقايضة أسعار الفائدة مقايضة تبادل العملات	(7,456)	(5,579)	-	-	(13,035)	(27,961)
تعرضات خارج الميزانية العمومية	(245,651)	(818,433)	(874,383)	(25,960)	(1,964,427)	(1,964,427)
	(627,202)	(1,462,956)	(5,115,432)	(25,960)	(7,231,550)	(7,243,231)
2020						
المطلوبات						
ودائع	(291,476)	(199,220)	-	-	(490,696)	(490,034)
تمويل بنكي لأجل	(376)	(238,291)	(946,880)	-	(1,185,547)	(1,171,871)
الصكوك والسندات المصدرة	(108,782)	(311,409)	(3,107,245)	-	(3,527,436)	(3,602,053)
	(400,634)	(748,920)	(4,054,125)	-	(5,203,679)	(5,263,958)
الأدوات المشتقة:						
عقود صرف آجلة	(405,159)	-	-	-	(405,159)	(2)
مقايضة أسعار الفائدة	(12,536)	(8,125)	-	-	(20,661)	(44,539)
مقايضة تبادل العملات	(448)	(981)	-	-	(1,429)	(2,566)
تعرضات خارج الميزانية العمومية	(263,882)	(535,391)	(545,225)	(534,356)	(1,878,854)	(1,878,854)
	(682,025)	(544,497)	(545,225)	(534,356)	(2,306,103)	(1,925,961)

ج) إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الفائدة وأسعار الأسهم ومعدلات سعر صرف العملات الأجنبية والتي لها تأثير على دخل المجموعة أو قيمة أدواته المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المعقولة مع تحقيق عائد مجزٍ على المخاطر.

تحتفظ المجموعة بأوراق دين وأسهم (إلا أنه لا يتم المتاجرة بها حالياً بشكل نشط) . هذا وتخضع أنشطة إدارة الخزينة لرقابة لجنة الأصول والخصوم، وأيضاً لحدود معتمدة من قبل مجلس الإدارة خاصة بالعملات والتوزيع الصناعي والجغرافي، ومقيدة كذلك بالتصنيفات الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف الائتمانية.

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ غير المحتفظ بها للمتاجرة في الخسارة من التقلبات النقدية المستقبلية أو انخفاض القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغير معدلات الفائدة ومعدلات سعر صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

مخاطر معدل الفائدة: القروض والسلفيات غالباً ما تكون مقومة بالدولار الأمريكي وكذلك بالنسبة لإحتياجات المجموعة من التمويل وفي كلتا الحالتين تكون معدلات الفائدة مرتبطة بسعر الإقراض بين البنوك في لندن (Libor). ويتم التحوط في مواجهة التقلبات في معدل الفائدة لبعض الموجودات والمطلوبات المالية بالدخول في عقود مقايضة للفوائد.

إن مخاطر معدل الفائدة التي تتعرض لها المجموعة محدودة بسبب ضيق الفجوة في إعادة التسعير بين الأصول والمطلوبات كما هو وارد في إيضاح إعادة تسعير الأصول والمطلوبات في إيضاح رقم 30.

إن تحديد إدارة مخاطر معدلات الفائدة مقابل فجوة معدلات الفائدة يضبط بقياس حساسية الأصول والمطلوبات المالية للمجموعة مع عدة سيناريوهات معيارية وغير معيارية لأسعار فائدة. إن السيناريوهات المعيارية التي يتم اعتبارها على أساس دوري تشمل انخفاض بمقدار 100 نقطة أساس أو ارتفاع بمقدار 100 نقطة أساس بشكل متوازي مع معدلات الربحية العالمية. فيما يلي تحليل حساسية بيان الربح أو الخسارة الموحد وحقوق ملكية مساهمي المجموعة، مع الزيادة أو الانخفاض في معدلات الفائدة السوقية (بافتراض وجود حركة متناسقة في معدلات الربحية وثبات بيان المركز المالي الموحد):

انخفاض بمعدل 100 نقطة أساس		زيادة بمعدل 100 نقطة أساس		
الربح / الخسارة	حقوق الملكية	الربح / الخسارة	حقوق الملكية	
(1,512)	(379)	1,512	379	في 31 ديسمبر 2021
(1,493)	(373)	1,493	373	في 31 ديسمبر 2020

بيان بمعدل الفائدة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد للأدوات المالية المجموعة الخاضعة للفوائد كان الآتي:

2020	2021	
		أدوات ذات فائدة ثابتة
3,694,754	5,881,535	الأصول المالية
(3,367,855)	(5,062,475)	المطلوبات المالية
326,899	819,060	
		أدوات ذات فائدة متغيرة
5,324,093	6,012,274	الأصول المالية
(4,209,217)	(5,215,694)	المطلوبات المالية
1,114,876	796,580	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

مخاطر العملة: ولهدف التقليل من مخاطر تقلب العملات تقوم المجموعة بالمراجعة الدورية للتعرضات بالعملات الأخرى عدا الدولار الأمريكي للتأكد من عدم تعرض المجموعة لمخاطر غير مستحقة. حالياً لا تقوم المجموعة بعمليات متاجرة بعملات أجنبية. صافي تعرضات العملة للمجموعة مبين في الإيضاح رقم 31. وللمحد من مخاطر العملات الأجنبية قامت المجموعة بإتباع سياسة التحوط باستخدام العقود الآجلة. قامت المجموعة بتحليل حساسية بيان الربح أو الخسارة الموحد وذلك باستخدام زيادة بمقدار 5% ونسبة انخفاض بمقدار 5% لعملة المجموعة الرئيسية وهي الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية الغير مرتبطة بالدولار كما جاء في الجدول أدناه. وهذا التحليل يفترض أن جميع العوامل المتغيرة تظل ثابتة وبالخصوص معدلات الفوائد.

في 31 ديسمبر 2021	زيادة بمقدار 5% للدولار الأمريكي	انخفاض بمقدار 5% للدولار الأمريكي
درهم إماراتي	1	(1)
جنيه إسترليني	50	(50)
دينار كويتي	18	(18)
يورو	1	(1)
جنية مصري	73	(73)

في 31 ديسمبر 2020	زيادة بمقدار 5% للدولار الأمريكي	انخفاض بمقدار 5% للدولار الأمريكي
درهم إماراتي	1	(1)
جنيه إسترليني	41	(41)
دينار كويتي	18	(18)

مخاطر أسعار أسهم حقوق ملكية: هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للانخفاض في قيمة أسعار الاستثمارات المدرجة نتيجة لتغيرات أسعار الأسهم المدرجة. إن لجنة الأصول والخصوم هي مسؤولة بشكل عام عن إدارة مخاطر أسعار الأسهم. كما يتم مراجعة أسعار الأسهم المدرجة بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ولجنة الأصول والخصوم. نظراً لصغر حجم استثمارات المجموعة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية فإن حساسية مخاطر أسعار الأسهم غير جوهرية.

(د) مخاطر التشغيل

المخاطر التي تنشأ عن خسائر غير متوقعة نتيجة نقص في أنظمة الضبط الداخلي للعمليات وفشل عمل تطبيقات الحاسب الآلي والاختلاس وعدم استمرار العمليات وخرق الامتثال والأخطاء البشرية وسوء الإدارة وعدم كفاية الموظفين. تم تطوير الهيكل والإطار المنهجي لمخاطر التشغيل بهدف التعرف والتحكم في مخاطر التشغيل المتعددة. وبالرغم من صعوبة إزالة مخاطر التشغيل نهائياً إلا أنه بالإمكان إدارتها والحد منها من خلال ضمان وجود البنية التحتية المناسبة والتحكم في الأنظمة والإجراءات والتدريب والتأكد من وجود الكفاءات المؤهلة في جميع إدارات المجموعة. كما ان وجود وظيفة التدقيق الداخلي بشكل قوي سوف يعزز من التقييم المستقل في التحكم في بيئة العمل من خلال التعرف على جميع مجالات الخطر. كذلك إن اتخاذ إجراءات كافية ومفحوصة لحالات الطوارئ سوف يدعم العمليات في حالة حدوث سيناريوهات لكوارث محتملة.

(هـ) إدارة رأس المال

تدير المجموعة رأس مالها لضمان استمرار وحدات المجموعة على الاستمرار كشركات مستمرة، وزيادة العائد على المساهمين من خلال تحسين رصيد الدين وحقوق الملكية. لم تتغير استراتيجية المجموعة العامة منذ عام 2020.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الدين وحقوق الملكية للمجموعة. لا يوجد على الشركة أية متطلبات رأسمالية مفروضة خارجياً.

27. معدلات الفائدة الفعلية

ان المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة الفعلية للأدوات المالية للمجموعة كما في تاريخ التقرير:

2020	2021	
أصول مالية مدرة للفوائد		
%2.93	%2.99	سندات ذات عائد ثابت
%1.72	%1.59	سندات ذات عائد متغير
%0.60	%1.29	إيداعات لدى البنوك
%2.38	%2.27	قروض وسلفيات
%2.36	%2.25	بالدولار الأمريكي
%2.51	%2.56	بعملات غير الدولار الأمريكي
مطلوبات مالية تتحمل فوائد		
-	%0.35	ودائع من البنوك
%0.92	%0.12	ودائع من الشركات
%0.90	%0.72	ودائع من مساهمين
%0.75	-	قروض بموجب اتفاقيات اعادة الشراء
%1.63	-	تمويل بنكي لأجل
% 1.33	%1.93	سندات وصكوك
أسعار (لايبور) للدولار الامريكي في 31 ديسمبر كالاتي:		
%0.14	%0.10	لمدة شهر
%0.24	%0.21	لمدة 3 شهور
%0.26	%0.34	لمدة 6 شهور

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

28. تراتبية القيمة العادلة وفئات الأدوات المالية

أ. تراتبية القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة باستخدام تراتبية القيمة العادلة التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في عملية القياس.

أدت جائحة الكورونا إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. تعتمد عملية تحديد القيمة العادلة للمجموعة بشكل أساسي على الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأدوات المالية (أي المدخلات من المستوى 1)، أو باستخدام الأسعار القابلة للرصد أو المشتقة لأدوات مماثلة في الأسواق النشطة (أي المدخلات من المستوى 2)، وقامت بعكس التقلبات التي شهدتها خلال الفترة وكما في تاريخ بيان المركز المالي. في قياسها للموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة، حين تعتمد قياسات القيمة العادلة كلياً أو جزئياً على مدخلات غير قابلة للرصد (أي المدخلات من المستوى 3)، قامت الإدارة باستخدام معرفتها بالأصل/الاستثمار المعني، وقدرتها على الاستجابة إلى والتعافي من الأزمة، والقطاع، وبلد العمليات، لتحديد التسويات الضرورية على عملية تحديد القيمة العادلة.

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة بنهاية السنة، حسب المستوى في تراتبية القيمة العادلة التي تم تصنيف قياسها.

2021			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
الموجودات المالية			
			قروض وسلفيات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
48,956	48,956	-	-
			استثمارات أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
304,999	-	-	304,999
1,476,312	-	1,476,312	-
74,106	-	74,106	-
			سندات خزينة
38,286	38,286	-	-
			استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
863,361	694,607	-	168,754
46,870	-	46,870	-
2,852,890	781,849	1,597,288	473,753
المطلوبات المالية			
			الصكوك والسندات المصدرة
4,158,278	-	4,158,278	-
			مطلوبات مالية مشتقة
27,961	-	27,961	-
4,186,239	-	4,186,239	-

أ. تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

2020				
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
الموجودات المالية				
				قروض وسلفيات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
47,367	47,367	-	-	
				استثمارات أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
374,932	-	49,986	324,946	سندات خزينة
1,867,535	-	1,658,788	208,747	سندات ذات عائد ثابت
67,869	-	67,869	-	سندات ذات عائد متغير
36,189	36,189	-	-	استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
859,720	710,796	-	148,924	استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
80,895	-	80,895	-	موجودات مالية مشتقة
3,334,507	794,352	1,857,538	682,617	
المطلوبات المالية				
				ودائع من البنوك
-	-	-	-	
1,555,608	-	1,555,608	-	الصكوك والسندات المصدرة
47,107	-	47,107	-	مطلوبات مالية مشتقة
1,602,715	-	1,602,715	-	

الأثر المحتمل من استخدام فرضيات بديلة معقولة ومحتملة لتحديد القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى الثالث، ملخص أدناه:

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرد	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2021	مدخلات المتوسط المرجح	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/التقص في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	خصم السيولة	189,648	8% - 12%	+/- 1%	1,896 / (1,896)
التدفقات النقدية المخصومة	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	592,201	9% - 15%	+/- 1%	4,268 / (4,268)
			2% - 3%	+/- 1%	1,164 / (1,164)
		781,849			

تعتقد الإدارة ان القيمة العادلة للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن القيمة الدفترية، نظراً لأن الأدوات تخضع لمعدل فائدة عائمة وتستحق خلال فترة قصيرة الاجل، كما أن هذه الموجودات المالية تظهر بالقيمة العادلة في المستوى الثاني من تراتبية القيمة العادلة .

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021) (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

تسوية قياسات القيمة العادلة للمستوى الثالث

2020	2021	
828,365	794,352	الرصيد في 1 يناير
		مجموع الأرباح أو الخسائر:
(13,174)	655	في الدخل الشامل الآخر
(23,124)	14,214	في الربح أو الخسارة
2,285	3,296	مشتريات
-	(30,668)	مبيعات
794,352	781,849	الرصيد كما في 31 ديسمبر

ان مشتقات المجموعة مصنفة ضمن المستوى 2 حيث يتم تقييمها باستخدام المدخلات القابلة للرصد في السوق.

تظهر الموجودات والمطلوبات المذكورة أعلاه بالقيمة العادلة في تاريخ بيان المركز المالي. تتحمل الموجودات والمطلوبات الأخرى معدل فائدة متغير. وبالتالي تعتقد الإدارة أن القيم العادلة تقارب قيمها الدفترية ولا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

ب) فئات الأدوات المالية

يلخص الجدول التالي أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية حسب فئة القياس في بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر:

2021					
التكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أسهم حقوق الملكوية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين	مجموع القيمة الدفترية	
					الموجودات المالية
51,052	-	-	-	51,052	نقد وأرصدة لدى البنوك
292,478	-	-	-	292,478	إيداعات لدى البنوك
	1,867,401	863,361	38,286	-	استثمارات
4,643,571	-	-	48,956	4,594,615	قروض وسلفيات
90,198	-	-	46,870	43,328	موجودات أخرى
7,846,347	1,867,401	863,361	134,112	4,981,473	مجموع الموجودات المالية والأخرى
					المطلوبات المالية
	-	-	-	348,994	ودائع
	-	-	27,961	159,073	مطلوبات أخرى
4,901,849	-	-	4,158,278	743,571	الصكوك والسندات المصدرة
5,437,877	-	-	4,186,239	1,251,638	مجموع المطلوبات المالية والأخرى

ب) فئات الأدوات المالية (تتمة)

2020					
التكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أسهم حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين	مجموع القيمة الدفترية	
الموجودات المالية					
57,613	-	-	-	57,613	نقد وأرصدة لدى البنوك
374,692	-	-	-	374,692	إيداعات لدى البنوك
-	2,324,826	859,720	36,189	3,220,735	استثمارات
3,866,849	-	-	47,367	3,914,216	قروض وسلفيات
30,052	-	-	80,895	110,947	موجودات أخرى
4,329,206	2,324,826	859,720	164,451	7,678,203	مجموع الموجودات المالية والأخرى
المطلوبات المالية					
490,034	-	-	-	490,034	ودائع
140,341	-	-	47,107	187,448	مطلوبات أخرى
1,171,871	-	-	-	1,171,871	تمويل بنكي لأجل
2,046,445	-	-	1,555,608	3,602,053	الصكوك والسندات المصدرة
3,848,691	-	-	1,602,715	5,451,406	مجموع المطلوبات المالية والأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

29. بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات

إن بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة، يستند إلى تقديرات الإدارة لتحقيقها، موضح أدناه.

الموجودات	حتى 3 شهور	من 3 شهور إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	5 سنوات وأكثر	2021 المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	51,052	-	-	-	51,052
إيداعات لدى البنوك	242,408	50,070	-	-	292,478
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	442,296	132,042	1,035,260	257,803	1,867,401
أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	863,361	863,361
استثمارات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	-	-	38,286	38,286
استثمار في شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	-	95,518	95,518
قروض وسلفيات	637,888	645,276	1,947,602	1,412,805	4,643,571
ممتلكات ومعدات وسفن	-	-	-	50,317	50,317
موجودات أخرى	45,355	44,843	-	-	90,198
مجموع الموجودات	1,418,999	872,231	2,982,862	2,718,090	7,992,182
المطلوبات وحقوق الملكية					
ودائع	(348,994)	-	-	-	(348,994)
الصكوك والسندات المصدرة	(15,185)	(617,316)	(4,269,348)	-	(4,901,849)
مطلوبات أخرى	(90,746)	(87,227)	(9,061)	-	(187,034)
حقوق الملكية	-	-	-	(2,552,546)	(2,552,546)
حصة غير مسيطرة	-	-	-	(1,759)	(1,759)
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	(454,925)	(704,543)	(4,278,409)	(2,554,305)	(7,992,182)
فجوة الإستحقاق	964,074	167,688	(1,295,547)	163,785	-
فجوة الإستحقاق المتراكمة	964,074	1,131,762	(163,785)	-	-
2020					
مجموع الموجودات	800,247	1,226,237	2,850,598	3,015,733	7,892,815
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	(464,667)	(818,790)	(4,167,949)	(2,441,409)	(7,892,815)
فجوة الإستحقاق	335,580	407,447	(1,317,351)	574,324	-
فجوة الإستحقاق المتراكمة	335,580	743,027	(574,324)	-	-

30. إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية

فيما يلي جدول إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المجموعة المالية التي تتحمل الفائدة في 31 ديسمبر:

2021				
المجموع	من سنة إلى 5 سنوات وأكثر	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 شهور إلى سنة	حتى 3 شهور
الموجودات				
285,000	-	-	50,000	235,000
إيداعات لدى البنوك				
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
74,106	-	-	-	74,106
سندات ذات عائد متغير				
قروض وسلفيات				
4,537,299	-	-	1,798,742	2,738,557
بالدولار الأمريكي				
130,158	-	-	26,665	103,493
بعملات غير الدولار الأمريكي				
المطلوبات				
ودائع				
(348,912)	-	-	-	(348,912)
بالدولار الأمريكي				
(4,858,153)	-	-	(2,350,530)	(2,507,623)
الصكوك والسندات المصدرة				
(180,502)	-	-	(475,123)	294,621
فجوة حساسية معدل الفائدة				
(180,502)	(180,502)	(180,502)	(180,502)	294,621
الفجوة المتراكمة				
2020				
الموجودات				
338,400	-	-	52,000	286,400
إيداعات لدى البنوك				
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
67,869	-	-	-	67,869
سندات ذات عائد متغير				
3,823,387	-	-	1,128,461	2,694,926
قروض وسلفيات بالدولار الأمريكي				
127,384	-	-	37,384	90,000
بعملات غير الدولار الأمريكي				
المطلوبات				
ودائع				
(489,628)	-	-	(198,763)	(290,865)
بالدولار الأمريكي				
-	-	-	-	-
بعملات غير الدولار الأمريكي				
(1,175,000)	-	-	(1,025,000)	(150,000)
تمويل بنكي لأجل				
(3,506,380)	-	-	(1,627,245)	(1,879,135)
الصكوك والسندات المصدرة				
(813,968)	-	-	(1,633,163)	819,195
فجوة حساسية معدل الفائدة				
(813,968)	(813,968)	(813,968)	(813,968)	819,195
الفجوة المتراكمة				

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

31. التعرض لمخاطر العملة

إن تعرض المجموعة لمخاطر العملة كما في 31 ديسمبر موضح كالتالي:

2020	2021	المطلوبات وحقوق الملكية	الموجودات	2021
صافي التعرض	صافي التعرض			الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية
530,550	(356,027)	(7,902,301)	7,546,274	الدولار الأمريكي
193	243	(10,422)	10,665	اليورو
(81,827)	(102,412)	(131,753)	29,341	عملات دول منظمة التعاون
(99,134)	890	890	-	عملات الدول اسيا والمحيط الهادئ
(349,782)	457,306	51,404	405,902	دول مجلس التعاون الخليجي
-	-	(7,992,182)	7,992,182	

2020	2021	التزامات و ضمانات
1,736,093	1,920,837	الدولار الأمريكي
142,761	43,590	الريال السعودي
1,878,854	1,964,427	

دول مجلس التعاون الخليجي

تتكون عضوية مجلس التعاون الخليجي من دول: البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن أسعار العملات لتلك الدول مرتبطة بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت.

معدلات الصرف الرئيسية

تم استخدام معدلات الصرف التالية كما هي في نهاية العام عند تحويل العملات الأخرى إلى الدولار الأمريكي:

2020	2021	
1.2270	1.1325	اليورو لكل دولار
0.2666	0.2666	الريال السعودي لكل دولار
0.8850	0.9155	الفرنك السويسري لكل دولار
1.3594	1.3492	الجنيه الإسترليني لكل دولار
0.0634	0.0636	الجنيه المصري لكل دولار

نظراً لكون صافي تعرضات المجموعة للعملات الأجنبية للعملات عدا الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي غير جوهري، لذلك، فإن الحساسية لتقلبات العملات لن تكون جوهرياً.

32. التوزيع القطاعي للموجودات والمطلوبات

يظهر التوزيع القطاعي لأصول وخصوم المجموعة على النحو التالي:

2020	2021	
		الموجودات
2,209,225	2,871,346	توليد الطاقة
1,575,851	1,241,104	مواد
2,081,499	1,921,937	مؤسسات المالية و حكومات
1,630,202	1,579,797	مرافق
396,038	377,998	صناعية
7,892,815	7,992,182	مجموع الموجودات في 31 ديسمبر
		المطلوبات وحقوق الملكية
179,094	744,345	توليد الطاقة
5,272,312	4,693,532	المؤسسات المالية و حكومات
2,441,409	2,554,305	حقوق ملكية
7,892,815	7,992,182	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية في 31 ديسمبر
		التزامات و ضمانات
866,183	916,852	توليد الطاقة
155,296	100,000	مواد
521,555	252,263	مؤسسات المالية
292,464	642,655	خدمات
32,482	40,109	صناعية
10,874	12,548	حكومات ومؤسسات قطاع عام
1,878,854	1,964,427	مجموع الإلتزامات والضمانات في 31 ديسمبر

33. تحليل القطاعات

تركز المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع، على أنه قطاع واحد يتم الإبلاغ عنه. وقد اختار مدراء الشركة تنظيم المجموعة كقطاع تشغيلي واحد.

يتم الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات في الإيضاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021)
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

34. التوزيع الجغرافي للمخاطر

التوزيع الجغرافي لمخاطر موجودات ومطلوبات المجموعة بعد الأخذ في الاعتبار التأمين والضمانات من أطراف أخرى هو كالتالي:

2020	2021	
الموجودات		
2,525,817	2,699,537	المملكة العربية السعودية
676,174	1,049,681	دولة قطر
2,399,799	2,164,690	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
441,429	411,253	مصر وشمال أفريقيا
6,043,219	6,325,161	الإجمالي للدول العربية
235,141	454,311	أوروبا
574,583	536,282	آسيا والمحيط الهادي
734,528	509,927	الولايات المتحدة الأمريكية
305,344	166,501	دول أمريكا الشمالية الأخرى وأمريكا الجنوبية
7,892,815	7,992,182	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
4,915,677	5,477,600	المملكة العربية السعودية
247,225	258,948	دولة قطر
1,266,582	1,069,863	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
357,859	373,411	دول الشرق الأوسط الأخرى
658,239	727,760	مصر وشمال أفريقيا
7,445,582	7,907,582	الإجمالي للدول العربية
291,624	81,898	أوروبا
154,778	521	آسيا والمحيط الهادي
831	2,181	دول أمريكا الشمالية الأخرى وأمريكا الجنوبية
7,892,815	7,992,182	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

التوزيع الجغرافي للمخاطر (تتمة)

2020	2021	
		الالتزامات والضمانات مالية
353,415	709,744	المملكة العربية السعودية
-	8,255	دولة قطر
430,302	468,456	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
35,155	16,535	دول الشرق الأوسط الأخرى
371,973	321,230	مصر وشمال أفريقيا
1,190,845	1,524,220	الإجمالي للدول العربية
449,094	229,979	أوروبا
232,280	168,682	آسيا والمحيط الهادي
6,635	41,546	الولايات المتحدة الأمريكية
1,878,854	1,964,427	

35. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على مبالغ أرباح السنة، أو الدخل الشامل، أو مجموع حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

